محضر الجلسة رقم 726

التاريخ: الثلاثاء 24 ذو القعدة 1431 (02 نونبر 2010)
الرئاسة: المستشار السيد شيخ أحمدو أدابدا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث ساعات وعشر دقائق، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والثلاثين.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد شيخ أحمدو أدابدا، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

سيدي الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين من السيد الوزير الأول بمشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 24.10 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 05.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة؛

2- مشروع قانون رقم 30.10 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على انضمام المملكة المغربية إلى اتفاقية إنشاء البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد الموقع بأبيدجان في 8 ماي 1993؛

3- مشروع قانون رقم 31.10 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 22 نونبر 2010 بين المملكة المغربية وإيرلندا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

كما توصلت رئاسة المجلس برسالة من السيد الوزير الأول، يحيط فيها المجلس علما بملء 3 مقاعد شاغرة بمجلس المستشارين برسم الهيئة الناخبة لممثلي المأجورين عن طريق تطبيق مسطرة التعويض.

وفي هذا الإطار، فإن المرشحين المدعوين لملء المقاعد الشاغرة، هم كما يلي:

من لائحة الاتحاد المغربي للشغل: السيد أحمد بن طلحة، السيد محمد السردي؛

من لائحة الاتحاد العام الديمقراطي للشغالين: السيد عبد الكريم بونميرة.

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لكم.. أعتذر السيد الرئيس.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 2 نونبر 2010:

- عدد الأسئلة الشفهية: 23 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 8 أسئلة؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 3 أجوبة؛
- عدد الأسئلة المسحوبة: 6 أسئلة؛
- عدد الأسئلة المحولة: 5 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس، ومعذرة مرة أخرى للسادة والسيدات المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

قبل التطرق لطلبات الإحاطة، نرحب بمجموعة من الطلبة القادمين من كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الحسن الثاني بالدر البيضاء.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة ب7 طلبات إحاطة، أؤكد على ضرورة الالتزام بالتوقيت المحدد في 3 دقائق.

الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد حسان الغزوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

إخواني المستشارين المحترمين،

في إطار النظام الداخلي، أحيط مجلسنا الموقر علما ومن خلاله الرأي العام بقضية طارئة، تتعلق بعدم احترام وزارة الفلاحة برنامج دعم الفلاحين

المتضررين من الفيضانات السنة الماضية بجهة الغرب الشرادة بني يحسن، فكما يعلم الجميع فقد ضاع فلاحو هذه المنطقة في كل محصولهم الزراعي في السنة الماضية بسبب الفيضانات القوية التي عرفتها المنطقة، ولتعويض الفلاحين من جزء من الأضرار أقرت وزارة الفلاحة برنامج دعم لاستبدال الزراعات الخريفية الضائعة بالزراعات الربيعية.

ويتمثل هذا الدعم في أداء الدولة لـ60% من ثمن الأسمدة في حدود ثلاث قنطارات للهكتار الواح، ولم يتمكن أغلب الفلاحين من الاستفادة من هذا البرنامج بسبب عدم توفير هذا الدعم في الوقت المناسب، مع العلم أنه قد تم إعطاء الوعد من طرف السيد الوزير شخصيا وداخل مجلسنا الموقر لكي يستفيد الفلاحون من هذا الدعم في بداية هذا الموسم الفلاحي.

لكن وللأسف، الوزارة أقرت برنامجا آخر، سمته بالبرنامج التكميلي لتوزيع الأسمدة المدعمة للفلاحين المتضررين من الفيضانات 2010، تراجعت فيه عن الوعود المقدمة، إذ لا تدعم الوزارة سوى 37 كيلو من الأسمدة في الهكتار الواحد بعد أن كان 3 قنطارات للهكتار، وهذا القدر ضئيل جدا وغير مشجع انطلاقا للفلاحين، والنتيجة أن الفلاحين عازفين اليوم عن دخول مغامرة الحرث في بدية هذا الموسم الفلاحي.

ونحن، في فريق التحالف الاشتراكي، نطلب من الوزارة أن تفي بوعدها وتنفذ البرنامج كما وعدت به، أي دعم الأسمدة 3 قنطارات في الهكتار، وليس بعض الكيلوات المقترحة على الفلاحين اليوم.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للفريق الحركي.. سحبت، الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أتدخل باسم الفريق الاشتراكي لإحاطة مجلسنا الموقر علما بالأحداث المؤسفة التي تعيشها مدينة مليلية المغربية المحتلة من جراء الحصار والقمع المفروض على السكان المغاربة، الذين يعيشون التهميش والقهر والإقصاء، والذين ذاقوا ذرعا بهذه السياسة الاستعمارية العنصرية، وتظاهروا للاحتجاج عليها ومقاومتها.

وقد واجهت سلطات الاستعمار الإسباني هذه الاحتجاجات بالقمع المباشر والحصار الأمني، مما أسفر عن عدد من الضحايا الجرحى وعن تردي الأحوال الاجتماعية والمعيشية اليومية للمواطنين، كما أن إجراءات أمنية مشددة فرضتها السلطات الأمنية الاسبانية أيضا على مدينة سبتة المحتلة، تحسبا لاندلاع نفس الانتفاضة الاجتماعية بها، حيث عمدت الحكومة المحلية المحتلة بمدينة سبتة إلى فرض حصار على مجموعة من الأحياء والمراكز الشبابية والجمعوية والمساجد لاستباق إخماد الانتفاضة التي كان المغاربة ينوون القيام بها احتجاجا على السياسة الاستعمارية العنصرية.

وإننا في الفريق الاشتراكي، إذ نأسف لهذا التعامل العنصري الاستعماري مع احتجاجات السكان المغاربة بالمدينتين السليبتين، فإننا نعلن تضامننا المطلق مع ضحايا هذا العنف الاستعماري ومع كافة المواطنين المغاربة الذين عانوا لعقود من التهميش الاجتماعي والاقتصادي، علاوة على معاناتهم من ويلات الاستعمار.

ورغم التضييق الذي فرضته السلطات الاسبانية على تغطية الصحافة لأحداث مليلية المحتلة، فقد تمكنا من مشاهدة عدة صور ومشاهد تدل على البؤس الاجتماعي والاقتصادي الذي ترزح تحته العديد من الفئات والشرائح من مواطني هذا الثغر المغربي المحتل.

وفي هذا السياق، فإننا في الفريق الاشتراكي ندعو الجارة إسبانيا إلى تحكيم العقل في تعاملها مع قضية استرجاع المغرب لثغره المحتلة، وعلى رأسها المدينتين السليبتين سبتة ومليلية، حيث أنه طال الزمان أو قصر فإن التاريخ والجغرافيا والطبيعة تفرض بقوة الواقع مغربية هذه الثغور.

إننا ندعو إسبانيا إلى ترك أسلوب التحجر فيما يخص هذا الملف العالق، وتغليب المنطق والعقل من أجل إيجاد الحل الذي سيكون في مصلحة بلدين جارين وصديقين، محكوم عليهما بالتعامل البناء والتعاون الخلاق لما فيه خير المنطقة ونماؤها وتصفيتها من كل الشوائب الاستعمارية البائدة.

شكرا على الإنصات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد محمد أحميدي:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، أحيط مجلسنا الموقر علما بقضية طارئة، تتعلق بما لقيه الوفد المغربي المشارك في المؤتمر الثاني للتجارة والصناعة في العالم العربي والإفريقي، فبالرغم من المشاركة المتميزة والنوعية التي توجت بقبول استضافة بلدنا لأشغال المؤتمر الثالث للتجارة والصناعة في العالم العربي والإفريقي.

فوجئ الموفد المغربي بتحفظات بعض المستثمرين الأجانب وأسئلتهم المحرجة، بل إن لم نقل المستفزة المرتبطة بواقع الاستثمار ببلادنا ومختلف المظاهر السلبية التي تحول دون استقطاب وجلب الاستثمارات الأجنبية في زمن التسابق المحموم حول جلب الاستثمارات الخارجية لما تكتسيه من أهمية بالغة في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، ونذكر هنا - على سبيل المثال

- التعقيدات والعراقيل الإدارية التي تصل في بعض الأحيان إلى الابتزاز وتفشي ظاهرة الرشوة.

السيد الرئيس،

إن هذه الحقيقة المؤلمة التي عاشها الوفد المغربي بشكل ملموس في هذا الملتقى، نتوقف على حجم المفارقات بين المعطيات الواقعية وخطاب الحكومة الاستهلاكي، كما يدعونا تقييم مناخ الاستثمار ببلادنا، كما يدفعنا إلى التساؤل عن أي دور للحكومة في هذا المجال إن لم تتوفر على مقاربة تنافسية قمينة على جلب الاستثمار الأجنبي كمدخل وجواب على الأزمة التي يتخبط فيها الاقتصاد الوطني، سيما وأن واقع الحال يؤكد زيف خطابات الحكومة، ولا أدل على ذلك حجم المشاكل التي يصطدم بها المستثمر مباشرة وفي أول لحظة يصل فيها إلى المغرب.

وهنا نخص بالذكر وضعية المطارات والموانئ ومرافقها التي لا ترقى إلى المستوى المطلوب، ناهيك عن غياب شروط الاستقبال وغيرها من المظاهر السلبية والمعرقلة التي تتطلب انتباه الحكومة وجديتها.

وفي هذا الصدد، السيد الرئيس، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة نقترح فتح خط أخضر بين البرلمانيين، ممثلي الأمة، وبين وزارة الداخلية لأي مشاكل موجودة في هذه المرافق إلا ويجب أن تحل المشاكل في عين المكان وبأقرب سرعة ممكنة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن لفريق التجمع الدستوري الموحد.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تفصلنا أيام قليلة على ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، تلك المسيرة التاريخية التي أبهرت العالم بحسن تدبيرها وتنظيمها ورمزيتها، التقى من خلالها المغرب برعاياه الأوفياء في أقاليمه الجنوبية، حيث اعتادت الأمة المغربية الإنصات لخطب جلالة الملك محمد السادس حفظه الله وتوجيهاته السامية في كل مناسبات 6 نونبر.

ونسوق اليوم هذه الذكرى لنذكر الحكومة بخطب المسيرة الخضراء لسنوات 2005 / 2006 / 2007، حيث تضمنت كلها بعد التطرق لمستجدات القضية الوطنية الأولى التأكيد على حقوق الجالية المغربية بالخارج، في إشارة كبرى لمدى الاهتمام المولوي السامي الكبير لرعاياه الأوفياء أينما وجدوا، فهي مناسبة لكي نجدد فيها تضامن فريقنا مع حقوق مغاربة العالم الكاملة واللا مشروطة في تدبير الشأن العام الوطني والمشاركة الفعلية في الأوراش المهيكلة التي تنشدها بلادنا.

إننا في فريق التجمع الدستوري الموحد، وبعد اللقاء الذي أجريناه مع نشطاء في حقل الجالية، وصلنا فيه إلى أننا نشيد بكل المبادرات والمشاورات واللقاءات التي تنظمها الحكومة مع مغاربة العالم في مختلف الدول الأوربية، الإفريقية والأمريكية، نرى أن هذا المجهود غير كاف مقارنة مع ما تتضمنه خطب جلالة الملك محمد السادس نصره الله، فمجلس الجالية يبدو أن عمله متعثرا، ولم يرق بعد إلى مستوى ما يريده مغاربة العالم.

السيد الرئيس،

إن المشاكل التي يعاني منها مغاربة العالم لم تستطع لحد الآن، لا الحكومة ولا مجلس الجالية أن تحلها، فالتأطير الديني للمغاربة لا زال ضعيفا، والميز العنصري الذي يطال حقوق المغاربة في الخارج لا زال مستمرا وعنيفا في بعض الأحيان، والتواصل مع الهيئات الدبلوماسية يبقى ضعيفا، والأحكام القضائية الصادرة عن محاكمنا لفائدة الجالية لا تلقى طريقها إلى التنفيذ، ومسألة عودة أطرنا المهاجرة إلى الوطن الأصلي لا زالت غائبة عن تفكيرنا.

يبقى موسم العبور وبرنامجه لا يكفي للنهوض بأوضاع الجالية ومعالجة انشغالاتها، بحيث أن العبور الحقيقي الذي يريده مغاربة العالم هو العبور من الإدارة الفاسدة، الرجعية، المتآكلة، إلى الإدارة النزيهة المبدعة بكل مرافقها الحيوية والاعتناء بقضايا الجالية الجوهرية وفتح المجال لأفكارها واستثماراتها من أجل مشاركة حقيقية فعالة في جميع مجالات التدبير الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي على الخصوص.

السيد الرئيس،

إن ارتباط شؤون الجالية بخطاب المسيرة الخضراء لم يأت هكذا، بل هي إرادة ملكية صادقة وقوية للاعتناء برعاياه الأوفياء في العالم بأسره، ونرى كيف تتجسد هذه الأواصر القوية من خلال التظاهرات القوية التي يقوم بها مغاربة العالم في كافة أنحاء المعمور للتنديد بسلوكات وتصرفات مرتزقة البوليساريو ومن يدعمهم من أعداء المغرب، متضامنين وبشكل تلقائي مع المناضل المغربي الصحراوي مصطفى سلمى ولد سيدي مولود.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد يرعاه السباعي:

السيد الرئيس،

السيدة والسيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، يسعدني أن أتقدم بإحاطة المجلس علما بقضية مهمة تتعلق بمآل مشروع تغازوت، حيث سبق

لنا أن تقدمنا ب 4 أسئلة حول هذا الموضوع، وطلبنا من السيد الوزير المعني في كل مرة بمقعد للمنتخبين في المجلس الإداري لشركة (SMIT)، التابعة لوزارة السياحة، ضمانا للشفافية، لكن لم نتوصل قط بأي جواب إيجابي في الموضوع، اللهم القرارات التي يتخذها السيد الوزير في مكتبه، والتي تتداولها وسائل الإعلام الوطنية.

وكمثال على ذلك، إنجاز 2400 غرفة على مساحة 620 هكتار، في حين أن بعض الدول والمدن العالمية الرائدة في المجال السياحي تبني 10 آلاف سرير في هكتار واحد، مما ينم عن حياد المشروع عن الأهداف التي ولد من أجلها، وهي الاستثمار السياحي وخلق عشرات الآلاف من مناصب الشغل وفق السياسة الرشيدة التي ما فتئ ينادي بها صاحب الجلالة أعزه الله، والتي أكدها في افتتاح دورتنا التشريعية الحالية.

السيد الرئيس،

كلنا منخرطون في المجال الإيكولوجي والبيئي، لكن قرارات، السيد الوزير، في هاته المنطقة تفوق كل التوقعات وكل المعدلات العالمية المعمول بها في هذا المجال.

إن هذا التوجه جعل مواطني أورير وتغازوت، ومن خلالهم سكان جهة سوس ماسة درعة، قلقون ويتداولون الكلام عن بناء الفيلات الفاخرة والشقق الفخمة عوض الاستثمار والتشغيل الذي هو هم كل شباب المنطقة.

ومن خلال مجموعة من تصريحات السيد الوزير للصحافة الوطنية أكد توزيع هذا الوعاء العقاري لهذه المنطقة بحصص مئوية على الشكل التالي:

35% ل (la CDG)، 25% لـ (COLONY CAPITAL)، وهذا ما يدعو للاستغراب، حيث أن السيد الوزير، وتحت هذه القبة صرح لنا بأن هذه الشركة لم تحترم دفتر التحملات ولا العقدة التي تلمها بالدولة المغربية، إضافة إلى 20% لشركة (ALLIANCE)، وكذلك 15% لشركة تسمى بـ (SUD PARTNERS) الغير معروفة.

وبعد التحريات، قيل أن الوزارة خصصتها لمستثمري المنطقة، لكن لحد الساعة لم تقم الوزارة بأي إجراء لتفعيل هذا القرار، والغريب في الموضوع أن الوزير احتفظ ب 5% لشركة (SMIT) التابعة للوزارة.

لهذا، السيد الرئيس، نتمنى عقد اجتماع اللجنة المختصة بحضور السيد وزير السياحة في أقرب الآجال لدراسة هذه الوضعية قبل اتخاذ أي قرار جديد آخر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

باسم الفريق الفيدرالي، نساهم في هذه الإحاطة بحدث ستشهده الساحة غدا.

غدا تخوض الشغيلة المغربية في الوظيفة العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات طابع الإداري إضرابا وطنيا إنذاريا لمدة 24 ساعة في إطار التنسيق وموقف موحد بين المركزيات النقابية الأربع لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها الشغيلة المغربية في معيشها اليومي.

الإضراب سيجري في المرافق والمؤسسات الخاضعة للتدبير المباشر للدولة كمشغل بهدف إثارة الانتباه السياسي للواقع القلق للمسالة الاجتماعية وامتلاك الوعي بضرورة العمل على تفادي تداعياتها المحتملة.

يستهدف الإضراب، كاحتجاج حضاري، المساهمة في خلق التراكمات الضرورية لبناء علاقات مهنية مؤسسية، تعتمد الاشتغال داخل دائرة القانون واعتماد الواقع كمبرر موضوعي للاختلاف المؤسس والمبني على حقائق دامغة.

نروم من خلال هذا الفعل النضالي ممارسة الأدوار الموكولة للنقابات في الدفاع عن قضايا الشغيلة وأوضاعها وواقعها في مواجهة التآكل اليومي للقدرة الشرائية والتنديد بمنطق السوق المشبع بجشع المضاربين، والذي أدى إلى اشتعال الأسعار في عدد كبير من المواد الأساسية، وفي مقدمتها الخضر، التي تأتي في أصل معيش الغالبية العظمى من المغاربة.

وفي نفس الآن، نطرح تساؤلاتنا حول عدم قدرة الفاعل السياسي، الموكول إليه شأن مراقبة السوق والأسعار وتدبيرها على مواجهة ما يعتمل من فوضى في الآليات الميدانية المتحكمة في أرزاق الناس.

الإضراب دعوة صريحة إلى ربط القول بالفعل من خلال مأسسة حقيقية للحوار الاجتماعي، حيث مضت سنة من الجلسات الشكلية مع الحكومة دون نتائج تذكر، وها نحن في شهر نوفمبر والحكومة لم تقتنع بعد بأن دورة شتنبر قد فات أوانها فعلا.

هاهو مشروع القانون المالي بين أيدينا، والذي لم يكلف واضعوه أنفسهم التشاور في شأنه مع المركزيات النقابية كما فعلوا مع أرباب العمل، لا يجيب على أي منتظر من انتظارات الشغيلة، بل بالعكس هو مشروع لا يعترف بالواقع، ويجسد نهج سياسة تقشفية، ولم يعط أي إشارة للحوار الاجتماعي، وهو أيضا بدون حكامة ويفتقد لأي أفق.

من خلال وقفة الغد، المركزيات النقابية المؤمنة بوحدة الهدف، عازمة على توحيد رؤيتها تجاه المسالة الاجتماعية وتقوية قيم التنسيق بينها من أجل فرض الجلوس إلى طاولة الحوار بهدف تحسين دخل الشغيلة المغربية وإقامة علاقات مهنية متوازنة والمساهمة في بناء العقد الاجتماعي الذي يصون حقوق الشغيلة وكل المستضعفين في هذا البلد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 20 سؤالا، موجهة لقطاعات: الطاقة والمعادن، الصحة، الشباب والرياضة، التجارة الخارجية، تحديث القطاعات العامة، كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية.

وأجدد التأكيد على ضرورة التزام السادة المستشارين والسادة الوزراء بالتوقيت المحدد في النظام الداخلي لضمان استفاد الجميع من البث التلفزي.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول الطاقات المتجددة، للمستشارين المحترمين: السادة محمد الأنصاري، فؤاد القادري، عبد الحميد بلفيل، إسماعيل قيوح، عزيز الفيلالي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد إسماعيل قيوح:

شكرا للسيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

إخواني المستشارين،

إن المؤهلات الهامة التي تتوفر عليها بلادنا في مجال الطاقة المتجددة، وتبني الحكومة للبرنامج الوطني للنجاعة الطاقية، وتوفر المغرب على 3500 كلم من السواحل، إضافة للطاقة الشمسية الهائلة والرياح المتوفرة في عدد من مناطق المغرب، أصبح يفرض أهمية بالغة لحماية البيئة والمساهمة الفعالة في التنمية المستدامة، لهذا يستوجب دعم الاستثمار في البحث عن الحلول البديلة للاقتصاد في الموارد الطاقية وعدم الاعتماد على الخارج في التزود بها لاستهلاكها في ميادين الصناعة والفلاحة والصحة والتعليم والإدارة العمومية.

لذا نسألكم، السيدة الوزيرة، عن مدى مردودية هذا البرنامج والنتائج المرجو تحقيقها في المستقبل.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة أمينة بن خضراء، وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادات المستشارين المحترمين،

فعلا المغرب الحمد لله كيتوفر على موارد ديال الطاقات المتجددة جد مهمة ومتنوعة لا من الطاقة الشمسية ولا من الطاقة الريحية ولا من الطاقة العضوية ولا أيضا من الطاقة الهيدرومائية في بعض المناطق اللي كاين مؤهلات وكاين أيضا برامج جد مهمة للنجاعة الطاقية.

ففيما يخص تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، داخلين ما بين الأولويات ديال البرامج ديال الإستراتيجية ديال هاذ القطاع منذ مارس 2009 ومنذ إنكباب على هاذ الرؤية المتجددة، وكلشي كيعلم فيما يخص الطاقات المتجددة بأن هناك برامج جد طموحة اللي سيدنا الله ينصرو أعطى الانطلاقة ديالها أي الطاقة الشمسية والطاقة الريحية بقدرة 2000 ميكاوات (MGW)، واللي تعملو التقديم ديالهم أخيرا فيما يخص التطوير منذ الانطلاقة الأولى ديال مشروع الشمسي هاذي أقل من سنة والمشروع الريحي.

وهاذ البرامج بجوج كيعتمدوا على طريقة العمل جد دقيقة ومفصلة، وتعطاهم المناخ اللي يمكن يوصل هاذ المشاريع إلى النهاية في أفق 2020، ولاسيما في قطاع الطاقة الشمسية بإصدار القانون 13.09 للطاقات المتجددة، إحداث الوكالة الوطنية للطاقة الشمسية.

وفيما يخص الطاقة الريحية، فالمشروع غادي يكون إن شاء الله مندرج في إطار العمل المهم اللي كيقوم به المكتب الوطني للكهرباء، وهاذ المشاريع عندها أهداف، عندها أرقام، وغادي تواصل إن شاء الله في أحسن الظروف.

فيما يخص النجاعة الطاقية، هناك عدة تدابير اللي اخداتهم الحكومة في إطار البرنامج الوطني ذات التدابير الأولوية، أذكر منها: تعميم المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض، واليوم 4.5 مليون ديال المصابيح راهم توزعوا، ومكنونا من تقليص الاستهلاك ديال الطاقة في وقت الذروة تقريبا 172 ميكاوات وتحقيق الاقتصاد في الطاقة الكهربائية اللي كيوصل لـ 600 جيكاوات ساعة، التوقيت الصيفي (GMT+1) حتى هو مكننا في هاذ السنوات الأخيرة باش نقلصو تقريبا 80 ميكاوات في كل يوم في جميع التراب.

أما فيما يخص التعريفة اللي عملنا، كاينة التعريفة التحفيزية الاجتماعية 20-/ 20- اللي كتمكن المستهلك باش يقلص من الاقتصاد ديالو والدولة كتعطيه واحد الدعم ديال 20%، واللي هي جاري بها العمل بدعم من الصندوق الطاقي الوطني، واللي حتى هي مكنتنا من التقليص ديال الاستهلاك والأرقام باينة وواضحة ما بين الموزعين.

كاين أيضا عملية تعميم وضع البطاريات المكثفة في جميع المحولات الكهربائية المزودة قصد تقليص الضياع، ومكنتنا أيضا من تقليص65 ميكاوات، وإن شاء الله القانون ديال النجاعة الطاقية، اللي هو تحت أنظار مجلسكم الموقر، غادي يضبط أكثر ويمكن لنا باش نطبقو هاذ السياسة ديال النجاعة الطاقية بصفة إرادية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

زميلاتي، زملائي المستشارين،

في البداية لا بد أن أتقدم بجزيل التشكرات للسيدة الوزيرة عن هذه المعطيات وكذلك البيانات التي أدلت بها ومن خلال هذه القبة للرأي العام الوطني حول ما تقوم به الحكومة وقامت به في مجال الطاقات المتجددة، ولا أدل على ذلك المشروع الضخم الذي أشرف جلالة الملك وأعطى انطلاقته في بداية هذه السنة بخصوص الطاقة المتجددة بورزازات، والذي يعد أكبر مشروع على الصعيد الإفريقي، ومن بين المشاريع الهامة على الصعيد الدولي.

ننتهز هذه الفرصة، السيدة الوزيرة، لكي نطالب بالعمل على التحسيس وكذلك بكافة الوسائل الممكنة بالنسبة للرأي العام الوطني حول أهمية الطاقات المتجددة والاكباب على استعمالها نظرا لما فيها من مفرة، وكذلك محافظة على البيئة، وكذلك الانخراط في هذا المشروع الهام في الأفق المستقبلية.

كذلك نود أن نعرف، السيدة الوزيرة، إذا كان بالإمكان: ما هي الانعكاسات ديال هذا المشروع الطموح في الأمد المتوسط أو البعيد على الصناعة وعلى الاستهلاك ديال المواطنين بالنسبة للطاقة بصفة إجمالية؟ وهل ذلك سيؤثر إيجابا بخصوص تخفيض كذلك الكلفة وخاصة بالنسبة للصناعات التي سيؤدي ذلك إلى الرفع من تنافسية الصناعات الوطنية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فيما يخص التحسيس، ابدينا في يوليوز من سنة 2009 الانطلاقة ديال حملة تحسيسية جد مهمة، اللي كان أعطى الانطلاقة ديالها السيد الوزير الأول، وتابعوها برامج خاصة وأفلام صغيرة في التلفزة وفي الراديو، برامج أيضا اللي كنعملوها في إطار المخيمات الصيفية ديال الصيف 2009 و2010، وهذه البرامج ديال التحسيس - كما جاء في تدخل السيد المستشار المحترم - خصها تبقى مواكبة باش كلما وجهنا الساكنة والمستهلكين غادي يكون في الصالح ديال تحسين الأداء وتحسين الاستهلاك والتقليص من التبعية اللي كتعرفها المملكة.

فيما يخص الانعكاس ديال هذه المشاريع الضخمة على التنمية المستدامة هي جد مهمة لأن غادي تمكنا من تقليص تزويد البلاد بتقريبا 3 مليون طن ديال البترول، وكاين أيضا تقليص من انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون، اللي هو ملوث، واللي غادي يحسن أيضا جودة العمل بصفة عامة.

فيما يخص التطوير على المدى المتوسط والطويل على الصناعة، فهذه البرامج كلها تبناو بواحد الرؤية مندمجة باش يكون إن شاء الله واحد الاندماج صناعي اللي يمكن المملكة باش يكونوا عندها فرص ديال الإنتاج وفرص ديال العمل على جميع التراب الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه، موضوعه برامج التنقيب عن مواد للطاقة بالمغرب، للمستشارين المحترمين السادة: عادل المعطي، محمد القندوسي، نبيه لحسن، محمد برطني، لحسن عباد.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

باشر المغرب، وفق الرؤية المتبصرة والعميقة لصاحب الجلالة نصره الله، تنفيذ إستراتيجية مندمجة في مجال الطاقة، ومن المؤكد أن هذا الورش القطاعي الاستراتيجي سيجعل المغرب يتموقع ويسبق عن بلدان شمال إفريقيا كبلد رائد في إنتاج الطاقة بشتى أنواعها، وهو ما ينسجم تماما مع طموحاته في المجالات التنموية، وخصوصا الاقتصادية منها.

وفي هذا الصدد، قد لا يخفى على أحد، السيدة الوزيرة، أن المغرب باشر منذ سنوات برامج للتنقيب عن موارد جديدة للطاقة وأساسا البترول والغاز الطبيعي، وقد يكون من الطبيعي والعادل أن نتساءل جميعا كممثلين للأمة وكمواطنين عموما عن النتائج الأولية المنبثقة عنها، سيما أن الكل يعقد آمالا عليها وعلى إسقاطاتها الإيجابية المحتملة.

فنود منكم، السيدة الوزيرة، أن تعطونا تصورا حول ما قطعته هذه البرامج من مراحل وأن تضعونا في الصورة بخصوص نتائجها المرحلية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية بغيت نذكر بأن في قطاع التنقيب اعتمد القطاع منذ سنة 2000 على إستراتيجية تتوخى تكثيف عملية التنقيب عن النفظ والغاز في الأحواض الرسوبية المغربية البرية والبحرية، وفي نطاق هذه الإستراتيجية المحكمة بدأ الاستكشاف النفطي بالمملكة كيعرف واحد الدينامية خاصة، حيث تم إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع العديد من الشركات النفطية العالمية، وكنتوصلو الآن إلى حوالي 28 شركة نفطية اللي كتعمل على التراب الوطني، وهذا يدل بالاهتمام ديالهم بالمملكة رغم الاستكشافات والحجم ديالها اللي هو باقي قليل مقارنة مع البلدان الكبرى اللي كتنتج، وتبلغ اليوم عقود الشراكة الموقعة 131 رخصة ديال الاستكشاف و5 ديال الرخص ديال الاستطلاع.

وطبقا لهذه الاتفاقيات، قام المكتب الوطني بالدراسات الأولية للأحواض الرسوبية المغربية اللي كتعلق بالدراسات الجيولوجية الأولية، الدراسات الاهتزازية ثانية البعد وثالثة البعد، بعد ذلك عاد كيكون التقييم ديال جميع الدراسات وتحديد المناطق المؤهلة اللي يمكن لها تكون فيها حفر آبار، و بعد هاذ المرحلة انطلقت عملية الحفر بالأحواض التي أظهرت الدراسات أنها عندها مؤهلات.

فمنذ سنة 2000 إلى اليوم عملنا تقريبا 36 ألف كيلومتر ديال المسح الاهتزازي التنائي، 20 ألف كيلومتر مربع ديال المسح الاهتزازي الثلاثي، وتم حفر ديال 40 بئر على جميع التراب الوطني، من بينهم 13 بئر اللي أعطى نتائج إيجابية، فكان هناك اكتشاف كميات متواضعة الحجم من الغاز الطبيعي البيوجيني في 11 بئر بمنطقة الغرب لاكتشاف كميات مهمة من الغاز في الغرب ساحل طنجة العرائش، واكتشاف كمية من الغاز في منطقة ديال تندرارة بالمغرب الشرقي اللي هي الآن في طور التقييم.

وبغيت أيضا نذكر بأن أشغال الاستكشافات بجميع الأحواض الرسوبية المغربية تتعرف حاليا طفرة نوعية، تتمثل في زيادة عدد الآبار المزمع إنجازها في السنوات المقبلة، خصوصا بهذه الأحواض اللي أعطت نتائج إيجابية.

وبعجالة أيضا الاستثمارات اللي خصصناها في هذا الميدان منذ 2000 إلى 2010 هي تقريبا 7 مليار ديال الدرهم والشركاء الأجانب كيمثلوا 90% في هاذ الاستثمار أي تقريبا 6,3 مليار ديال الدرهم، والباقي على عاتق الدولة والمكتب الوطني للهيدروكاربونات والمعادن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل المعطي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

نشكرك على التوضيحات وعلى هذه الشروحات اللي نورت بها كذلك الرأي العام، ونتمنى في المستقبل إن شاء الله أن يكون المغرب سباق لهذه.. لأن لا يعقل أن الجيران ديالنا عندهم البترول والغاز ونتمناو أن المغرب كذلك يكون سباق في هذا المجال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فعلا المجهودات المبذولة رغم الأهمية ديالها، ملي تناخذوها في داخل المملكة والإمكانيات اللي عندنا كتبقى ضئيلة مقارنة مع ما يطلب هذا القطاع اللي هو فيه مخاطرة كبيرة من الناحية الجيولوجية، واللي كيتطلب استثمارات ضخمة، واللي كيتطلب حفر آبار كثيرة في أي منطقة قبل ما يكون الإنتاج الأولي، رغم ذلك عندنا طموح بأن الأحواض المغربية عندها مؤهلات، خصنا نكثفو الجهود أكثر في المستقبل، وأذكر أيضا بأن المغرب عندو أيضا جيولوجية شوية أصعب من البلدان الأخرى التي كتنتج من الشرق الأوسط حتى البلدان المجاورة، ولكن الحمد لله الرؤية كاينة والمجهودات غادي تبقى متبادلة في المستقبل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الصحة، وعددها 8 أسئلة.

السؤال الأول الموجه للسيدة وزيرة الصحة موضوعه الإسراع في إخراج قانون مهنة النظاراتيين، للمستشارين المحترمين السادة: خيري بلخير، توفيق كميل، حسن عكاشة، محمد المفيد، عبد القادر سلامة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة، تتهدد بلادنا منذ مدة ظاهرة فتح المحلات الخاصة بالنظاراتيين بشكل عشوائي، مما يؤثر سلبا على أداء مهنة النظاراتيين،

خصوصا أنها تتطلب مستوى دراسي محترم، من 4 سنوات إلى 5 سنوات من التكوين بعد البكالوريا.

والملفت للانتباه، السيدة الوزيرة، أن محلات بيع هذه النظارات تتكاثر بشكل غير طبيعي، خصوصا وأن رؤساء الجماعات المحلية يتوفرون على صلاحيات واسعة لإعطاء رخص فتح هذه المحلات، كما تعلمون أن عملية وصف وبيع النظارات بشكل غير منظم من شأنه أن يؤثر سلبا على صحة المواطنين.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة، إلى متى ستبقى هذه المهنة بدون قانون يؤطرها وينظمها، خاصة ونحن في عهد يتطلب الحكامة وحسن التسيير، ويحث على التأهيل وتحسين المردودية، وهذه المميزات تدعو إلى الهيكلة والتنظيم كباقي الهيئات المهنية القادرة على الاستثمار والمنافسة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة الآن للسيدة الوزير للإجابة على السؤال.

السيدة ياسمينة بادو، وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

شكرا السيد المستشار.

ولكن لابد جوابا على سؤالكم لابد من التذكير بالإطار القانوني لمهنة النظاراتي لأن هناك ظهير شريف اللي صادر في 4 أكتوبر 54، اللي تيضبط كيفية تعاطي مهنة بيع النظارات بالتفصيل، هناك كذلك قرار وزاري اللي صادر في 20 أكتوبر 54 لتطبيق الظهير الشريف المشار إليه.

أما فيما يتعلق باختصاصات ممارسة مهنة النظاراتيين، فهي منظمة كذلك بموجب مقتضيات الظهير الشريف المؤرخ في 4 أكتوبر 54، الذي يحدد في فصله الأول الاختصاصات التي يجب على النظاراتي القيام بها، كما يقدم تعريفا عن أن بائع النظارات هو الذي يزاول مهنة البيع للعموم الآلات الصالحة لتقويم النظر، وتكون مجهزة طبقا لقوانين علم البصر، فإنه يصور أشكال إطارات النظارات وزجاجاتها ويقدر حجمها، أو يصنعها أو يشتريها، ثم يقوم إن اقتضى الحال ذلك بتحويل شكلها وفحصها وتطبيقها على البصر.

أما بالنسبة لشروط ممارسة هذه المهنة، فإنها منصوص عليها في الفصلين الثاني والثالث من نفس الظهير لسنة 1954، حيث أن المرشح لمزاولة هذه المهنة ملزم قبل القيام بأي عمل من أعمال مهنته الحصول على دبلوم يمنح له حق المزاولة بعد الترخيص له من قبل الأمانة العامة للحكومة وبعد استشارة وزارة الصحة.

أما بالنسبة لمنح رخصة مزاولة مهنة النظاراتي بالقطاع الخاص، فإن وزارة الصحة تنهج مسطرة إدارية محكمة، تشترط فيها أولا الحصول على دبلوم تخصص في علم البصريات، التي تتراوح مدة دراسته ما بين ثلاث إلى خمس سنوات مشفوعا بشهادة البكالوريا، كاين هناك ثانيا الحصول على شهادة المعادلة بالنسبة لمن يتابع دراسته خارج أرض الوطن.

ولكن سؤالكم حقيقة وضع إشكالية اللي هي حقيقية ملي تنشوفو حقيقة مزاولة هذه المهنة، يمكن لي نقول لكم على أنه الآن نحن منكبون داخل الوزارة لوضع قانون جديد اللي غينظم كل هاد المهن الطبية والشبه الطبية لتفادي هاد الممارسات، اللي ربما أن هاد ظهير 1954 أصبح متجاوز لتقنين ولضبط القواعد المهنية بالنسبة لجميع المهن الشبه طبية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، السيدة الوزيرة، كنشكركم على التفضل ديالكم بهاذ الجواب، ولكن، السيدة الوزيرة، راه في الميدان هاذ الشروط اللي كتشيرو لها ما كتطبقش، راه الرخص كتعطى هكذاك، بحيث، السيدة الوزيرة، هاد القانون كيف ما قلتو أصبح متقادم، وأنه هاد الاختصاص اللي عند الجماعات المحلية، كنلقاو أن الجماعات المحلية اليوم كتحل محل الأمانة العامة للحكومة، وهاد الشي، السيدة الوزيرة، كيضر بصحة المواطن لأن هاد الناس كيستعملوا بعض العدسات اللاصقة مهربة من الخارج، اللي مكتخضعش للرقابة وما كتوفرش فيها شروط الصحة، وهاد الشي يؤدي لأمراض معدية مثل القرحة في القرنية اللي كتفتح باب الالتهابات والتعفنات وهاذ الشي يؤدي لفقدان البصر.

السدة الوزيرة، في الأسابيع الماضية، كنذكركم الأسابيع الماضية حصل أحد وزرائنا المحترمين على جائزة مهمة، وبالأمس القريب حصلت بلادنا على الوضع المتقدم، وهاد الشي يشرف البلاد والمغاربة، وهاد الشي كيزيد من طموحنا لمزيد من العطاء، لكن عندما نجد أن في بلادنا باقي قوانين اللي من عهد الاستعمار وكتفوق 50 سنة، فهاد الشي كيحز في أنفسنا، ويرجع بنا اللور، وهذا ما نرفضه جملة وتفصيلا، لذا كنطلبو منكم، السيدة الوزيرة، الإسراع بإخراج هذا القانون اللي قلتو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الصحة:

كيف قلت لكم هاد الظهير ديال 54 ربما ما وضعش حد لهاد التجاوزات، لأنه مهنة بحال مهنة النظاراتيين والمهن شبه الطبية ما مخولاش نهائيا للجماعات المحلية باش تعطي وتمنح رخصة لمزاولة هذه المهن، فإذا به

ربما كيف قلتو ما نقولوش أنه تقادم، ولكن تجاوز، ما بقاش تيواكب ظهير 54 المشاكل والحاجيات والإشكاليات الحقيقية، واللي ذكرتوها واللي كاينة، ما نخفيوهاش، فاحنا تقريبا في اللمسات الأخيرة ديال هاذ القانون اللي غادي يجي باش يوضع حد لكل هاد الممارسات، وإن شاء الله عن قريب يجي باش نوضعوه تحت أنظار مجلسكم الموقر.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني الموجه للسيدة وزيرة الصحة، موضوعه مدى تحقيق التغطية الصحية للمعوزين وأسباب تعثر الإنجاز الفعلي ل(RAMED)، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أعمو، عبد الرحيم الزمزامي، عبد العزيز جناح، الحسن أكوجكال، عبد المولى حمري.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عداب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارين،

من ضمن الإجراءات الهامة سياسيا واجتماعيا التي تقررت خلال العقد الذي سنودعه مع نهاية هذه السنة 2010، نجد مشروع المساعدة الطبية للمعوزين أو ما يعرف اختصارا ب (RAMED)، الذي سيضمن تحقيقه تقدما اجتماعيا مهما في مجتمعنا المغربي، لكن ما يلاحظ هو التأجيل المستمر لتعميمه في حين أن المعوزين ببلادنا في أمس الحاجة إلى تفعيله.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الأسباب التي حالت دون أجرأة وتفعيل وتعميم هذا المشروع الهام؛

ثانيا، ما هي التدابير التي ستتخذ من أجل تفعيله وتعميمه مع ضبط الآجال لذلك؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

هو في الحقيقة هاذ نظام المساعدة للمعوزين ما تيعرف لحد الآن أي تعثر في الإنجاز الفعلي، كل ما هو في الأمر هو أنه انطلقت هناك تجربة نموذجية في جهة تادلة أزيلال، واللي بعد التقييم ديالو خلال هذه السنة تنشوفو على أن التقييم ديالو هو جد إيجابي.

ويمكن لي نعطيكم، السيد المستشار، بعض الأرقام، حيث أنه لغاية الأرقام اللي حاصلين عليها اليوم بأن عدد البطائق اللي تم التوزيع ديالها هو 54734 بطاقة، فيبلغ عدد المستفيدين من هذا النظام تقريبا 200 ألف مستفيد 185.600 بالضبط، ويبقى عدد المستفيدين مشجعا، إذ عاينا أنه يمثل حوالي 50% من عدد المستهدفين.

غير بعجالة بعض الأرقام، العدد الإجمالي للمرضى المعوزين اللي مروا عبر المستشفيات ديال الجهة هو 34333، عدد الفحوصات المتخصصة الخارجية 6400، عدد المرضى اللي تم استشفائهم هم 7730، المهم هنا عندي عدة أرقام، اللي حقيقة هي جد مشجعة.

الكلفة الإجمالية لهذه الخدمات كلها هي حوالي 22 مليون درهم، وأكثر من ذلك فاستفادوا - يعني المعوزين - بهذه المنطقة، وفي نفس الوقت مادام أنه فقط المعوز اللي تيستافد من الخدمات المجانية داخل المستشفى، فعرفت كذلك المداخيل ديال المستشفى ارتفاعا ملحوظا، حيث أنه سيمكن استثمار هذه المداخيل في تحيين المستشفى.

حقيقة كاين هناك تأخر، أنا متفقة معك في التعميم، التعميم على صعيد جميع جهات المملكة والأقاليم، حقيقة كان خصنا نتهيأ له لأنه وديما تنقول مجهودات الجميع خص تتكثف باش ننجحو هاذ المساعدة الطبية بالنسبة للمعوزين اللي غادي تمكن الناس اللي ما في حالهمش بأنهم يدخلوا ويتعالجوا بالمجان، وتكون عندهم كذلك يوصلو للأدوية المكلفة، بالخصوص بالنسبة للأمراض طويلة الأمد.

إذن الآن احنا في اللمسات الأخيرة مع وزارة الداخلية على أساس أنه في بداية شهر يناير سنبدأ في تعميم هذه التجربة على أنحاء المملكة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عداب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على المعلومات الكافية اللي اعطيتينا بالنسبة لهذا المشروع اللي نعتبره مشروع مجتمعي، احنا عرفنا بأنه الانطلاقة ديال التجربة كانت في المنطقة ديال أزيلال، ولكن نتوخى، السيدة الوزيرة، على أنه هاذ المشروع المجتمعي أنه التعميم ديالو يكون في أقرب الآجال.

التجربة نجحت ب 34 ألف و500، هي رقم لا بأس به، ولكن التعميم كتعرفوا، السيدة الوزيرة، الظروف الاقتصادية ديال المعوزين والدخل ديالهم ما تيقبلش يعني ولو هاذ العملية ديال شهادة الضعف راها كتحرج بعض المواطنين، لأنه تيبقى غادي جاي على شهادة الضعف، راه تيفضل يمشي يبيع حاجة من حوايجو باش يمشي يخلص، وهذه الظاهرة ديال شهادة الضعف بغينا نتهناو منها بصفة نهائية.

كطلبو منك، السيدة الوزيرة، ومن خلالك الحكومة من خلال المجتمع كلو باش يمكن يتعمم هاذ المشروع، لأنه في التعميم ديالو غادي يخلق واحد الديناميكية في المجتمع اللي غادي يعفيه من واحد المصاريف اللي يمكن يستافد منها في حوايج آخرين.

إذن أنتما قلتو التأخر كاين بالنسبة للتعميم، ولكن احنا كنقولو خص شي أجرأة وشي سرعة في تطبيق تعميم هذه العملية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة ياسمينة بادو وزيرة الصحة:

إذن السيد المستشار غير بغيت نقول لكم بأن في إطار التعميم، الآن حاليا تتشتغل 3 لجن، كاين هناك لجينة تحديد الأشخاص المؤهلين برئاسة وزارة الداخلية، كاين لجينة ثانية متخصصة في التدبير والحكامة والتمويل اللي تترأسها الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، ولجينة ثالثة متعلقة بعرض العلاجات برئاسة وزارة الصحة، فكل هذه اللجن الآن تشتغل باش نجهزو هاذ التفعيل إن شاء الله غادي ينطلق في بداية يناير ديال السنة المقبلة.

كاين هناك كذلك تم تعزيز التنظيم المعلوماتي للتدبير، كاين هناك شق متعلق بتكوين الأطر على غرار ما تم في تادلة أزيلال، هذه الأطر اللي غادي يكونوا في اللجن اللي تيحرسوا على تحديد الأشخاص المؤهلين للاستفادة من هذا النظام.

وحتى بالنسبة للتجهيزات والأدوية، احنا استعدنا من السنة الماضية داخل الميزانية، وكذلك نستمر داخل الميزانية إن شاء الله ديال هذه السنة، حيث أنه غير بالنسبة للأدوية راها هاذ السنة غادي يكون عندنا ما يفوق على مليار و400 مليون درهم ديال الأدوية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثالث الموجه للسيدة وزيرة الصحة، موضوعه الأوضاع المزرية التي تعرفها مجموعة من مصحات القطاع الخاص، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدة والسادة المستشارون،

طبعا سؤالنا يتعلق بالأوضاع المزرية التي تعرفها العديد من المصحات، خاصة ما يتعلق بضعف تكوين الموارد البشرية، عدم تمكن هذه المصحات من مواكبة التطور التكنولوجي الذي يعرفه الميدان الطبي، إضافة إلى نوع من التسيب الذي تعرفه التعرفة المعتمدة من طرف العديد من المصحات.

لذلك، نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات الواجب اتخاذها أولا حتى تكون هناك مراقبة من طرف وزارة الصحة، وأيضا ما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها في إطار إعمال مقتضيات مدونة التغطية الصحية؟

وأحتفظ بباقي الوقت عند التعقيب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

بغيت نشير على أن مساءلة القطاع الخاص من خلال عمليات التفتيش، قمنا بهذا التفتيش للوقوف على ظروف عملها واحترامها للمعايير والشروط الواجب توفرها في هذه المؤسسات، هاذ عمليات التفتيش يخول لنا القانون الحق للقيام بها، وهو المادتين 21 و26 من القانون 10.94، وكذلك بالإضافة إلى ما يخوله لنا القانون من صلاحيات، استجابت وزارة الصحة إلى الأسئلة ديال السادة المستشارين والسادة النواب في هاذ المجال ديال المصحات الخاصة، وبعض التجاوزات والممارسات التي يقومون بها.

فلهذا الغرض عبأت الوزارة أربع فرق من المفتشين المحلفين متعددي الاختصاصات، أسندت لهم مهمة التفتيش والتحري في كل ما من شأنه أن يشكل خرقا للقانون، ومنذ انطلاق عملية تفتيش المصحات الخاصة في شتنبر 2009، قامت فرق التفتيش بزيارة ما يفوق 50 مصحة خاصة على مجموع التراب الوطني من أصل 68 مصحة.

فبالفعل توصلت الوزارة بتقارير دورية لهؤلاء المفتشين بشأن الخروقات والاختلالات المضبوطة في حق بعض المصحات، وحتى يتسنى لهذه المصحات الاستجابة للملاحظات الواردة في التقارير فإن الوزارة منحتهم آجالا محددة قبل القيام بتفتيش ثاني، وهذا التفتيش الثاني اللي غادي نقوم به إذا لم يستجيبوا للملاحظات اللي خرجوا من خلال التفتيش فسيكون هناك بعض الأحيان جزاءات التي ستؤدي حتى لإغلاق هذه المصحات، اللي في بعض الأحيان شفنا على أنهم ما عندهمش حتى أدنى وأبسط شروط السلامة بالنسبة للمرضى، في حين أن هناك مصحات أخرى حقيقة كانت في مستوى جد عالي.

إذن كاين هناك كذلك مصحات اللي طلبوا لنا واحد التمديد لذلك الأجل اللي أعطيناهم لتصحيح الاختلالات اللي وقفنا عليها، واستجبنا لأن

الهدف ديالنا ماشي أننا نضايق المصحات الخاصة بل بالعكس أننا نواكبوهم باش يكونوا في المستوى اللي الكل ينتظره.

إذن اللي بغيت نقول أن هذا التفتيش يستهدف أساسا مرافقة ومواكبة سير المصحات من أجل تأهيلها وليس فقط زجرها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

تتبعت بإمعان ردكم وتعقيبكم، السيدة الوزيرة، وقلتم بأنه من ضمن 350 مصحة تم فقط تفتيش ما يناهز 50 مصحة، أولا نطالب بنشر نتائج هذا التفتيش من جهة، ومن جهة أخرى نؤكد على أن الأمر يتعلق بصحة المواطنين، لذلك يجب التعامل مع هذه المسألة بالصرامة المطلوبة.

ونحن تابعنا مؤخرا على مستوى العديد من الصحف، طبعا هناك هامش من الخطأ الطبي الذي يمكن أن يقع، لكن أن يكون هناك تسيب في أرواح المواطنين هذا ما لا يمكن استساغته.

أيضا هذه المسالة مرتبطة بالتغطية الصحية، ونحن نعلم أن المغاربة فرحوا لمسألة التغطية الصحية، والإشكال اليوم هو فعلا أن هناك مصحات من مستوى 5 نجوم و4 نجوم و3 نجوم إلى غير ذلك، ولكن يمكن أن يكون الفرق مثلا في الغرف، غرف المبيت، ولكن أن يكون فرق شاسع، أن تكون هناك عملية معينة كتكون في واحد المصحة ب10 ألف درهم ومصحة أخرى ب 40 ألف درهم، فهذا يطرح أكثر من تساؤل، يمكن واحد كيطلب أنه المدة ديال المكوث ديالو في المصحة يكون في (VIP) هذا من حقو، ولكن ما يمكنش يكون واحد الفرق ديال 300% في الأثمنة، وأنا أعلم جيدا بأنه لحد الساعة باقي ما حصلش توافق حول التسعيرة، وكاين إشكال، ولكن هاته المسألة تتعلق بالمواطن، ويجب أن يتسم الجميع بروح المواطنة، واحنا كنعرفو المسألة ديال التغطية الصحية مسألة اجتماعية، ولا يجب التعامل معها بمنطق الربح.

من هنا أقول.. إضافة إلى أن الحق في التطبيب هو حق من حقوق المواطنة وحق من حقوق الإنسان، ومعروف جميع المواثيق الدولية والدستور ديال البلاد ديالنا طبعا فيه هذه المسألة، وكاين نوع من الابتزاز، لا يعقل أنه نبغي ندخل أنا لواحد المصحة تيقولوا لي حط لي واحد الشيك ضمانة عاد ممكن، وكاين اللي كيكون في حالة خطيرة، كاين اللي كيكون... فهذا نوع من الابتزاز، واللي تيخص يتجعل له الحد، وأنه كاين اللي ما تتدارش لو العملية، وإذا قدر الله الوفاة يطالبونه بتأدية الفاتورة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد المستشار، أنا أشاطرك الرأي 100% فيما جاء على لسانكم، حيث أنه صحة المواطنين هي أغلى من كل شيء والاستشفاء والتطبيب هو حق من حقوق الإنسان، وهاذ الممارسات اللي تنتلاقاو شكاوات كثيرة في هذا الصدد، وهاذ الشي اللي قلتوه الآن، واهضرتو وتنشكروكم حتى على التغطية الصحية، تتعرفوا أنه كاين هناك إشكالية في التسعيرة، احنا راه تنحاولو أننا نتغلبو على هاذ الإشكالية بمعية الأطباء، لأن ما نساوش على أن التغطية الصحية الركيزة الأساسية اللي خصنا نعتمدو عليها هما الأطباء، بدون الأطباء راه ما كايناش التغطية الصحية.

وفي إطار هاذ المناقشة ديال التسعيرة، نحن نناقش كذلك كل الضمانات اللي يمكن لهم يعطيو لنا هاذ الأطباء باش نوقفو وندير حد لهاذ التجاوزات اللي تتعلق خصوصا بهاذ (les chèques de garantie) بهاذ (le noir)، بهاذ الممارسات اللي ماشي الكل، ما يمكناش نعمموها على الجميع، ولكن كاينة وخصنا نتصداو لها، ونتصداو لها بجرأة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع الموجه للسيدة وزيرة الصحة، موضوعه تنامي ظاهرة الأخطاء الطبية في المستشفيات العمومية والخصوصية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد جمال بونهير:

شكرا.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أكيد أن مهنة الطب مهنة شريفة ونبيلة، أكيد أن الخطأ إنساني، والإنسان ليس هو معصوم من الخطأ، الكمال لله سبحانه وتعالى، ولكن الخطر أين هو؟

الخطر عندما هذا الخطأ يمس بصحة الإنسان، والأخطر من هذا عندما يكون هذا الخطأ نتيجة إهمال وعدم مبالاة من السلطة الوصية على هذا القطاع ألا وهي وزارة الصحة العمومية، التي تشرفون عليها السيدة الوزيرة المحترمة.

ونحن في فريقنا، فريق الأصالة والمعاصرة، بعد التفكير العميق والتشخيص والتحليل الدقيق، فرقنا ما بين الخطأ الطبي الطبي المحض، أي المهني، وما هو خطأ ناتج عن إهمال، وهذا بقوة القانون وفي إطار مراقبة الحكومة.

فلقد رتبنا هذا الخطأ في ثلاثة محطات، والمحطة الأولى تكتسي خطورة قصوى، وتتجلى في سياسة هذا القطاع من طرفكم السيدة الوزيرة المحترمة.

لقد لاحظنا بأن أكثر من 80% من المناديب أي الدكاترة الذين يشرفون على هذا القطاع في العمالات والأقاليم كلهم ينتمون إلى الحزب الذي تنتمين إليه السيدة الوزيرة المحترمة، وهذا نعتبره في فريقنا تحضيرا مسبقا غير شرعي، غير قانوني، غير ديمقراطي للاستحقاقات التشريعية المقبلة قبل أوانها، الشيء الذي يعاقب عليه قانونيا، ولاسيما نحن في دولة الحق والقانون وفي دولة المؤسسات.

المحطة الثانية، وهي عدم التفتيش وعدم المراقبة اللذان أنتم مجبرة، السيدة الوزيرة، على بلورتها وعلى صرامة تفعيلها، آش كينتج عن هذا كلو؟ ينتج عنه الفوضى، تنلقاو الطبيب تولي المال هو الهاجس الأول ديالو، الطبيب كيسافر.

المحطة الثالثة، عدم توفير الوسائل اللازمة والضرورية اللي يمكن لهذا الطبيب يمارس المهنة ديالو في ظروف مريحة وملائمة، هاذ الشيء آش كينتج عن 3 محطات؟ التعسفية الحزبية، الزبونية، الرشوة، وحتى التطرف، السيدة الوزيرة.

احنا كنشوفو ذاك الضعيف، هذا هو شغلنا احنايا، ذاك المواطن الضعيف اللي مشى مريض دخل للمصحة، مشى للمصحة العمومية آش يقول لو الطبيب؟ أنا ما عنديش الوسائل اللازمة باش نفتح لك هنايا، خصك تمشي للمصحة الخاصة، ها المصحة اللي خاصك تمشي لها، تيمشي للمصحة الخاصة، كيتكريسا في الباب، خصو (chèque de garantie)، خصو (chèque de banque)، آش كيدير؟ مرتو مسكينة كتمشي تشد واحد الكريدي ديال زاكورة، تيدخلوه، تيجلس 3 أيام، تيديروا لو التحاليل، ما تيكملش التحاليل تيجيو عندو، أودي راه كملتي الفلوس خصك تزيد فلوس آخرين.

هذا الإنسان هذا كيستغلوه ذوك الناس ذوي الظلمات، كيستغلوا الناس اللي كيغتنوا الفرصة من مرجعيتهم الإسلامية والإسلاموية، وتيمشيو تيطلبوا في القهاوي، آرا اعطيو لواحد السيد الله يرحم الوالدين نخرجوه من الصبيتار، هذا واقع السيد الرئيس.

السيد الرئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

أنا في الحقيقة ما فهمتش السؤال ديالكم، لأنكم اهضرتو على الأخطاء الطبية، ثم هاجمتموني على أشياء اللي ما فهمتهاش، اهضرتو على الزبونية، اهضرتو على مناديب من الحزب ديالي، وهاذ الشيء درستوه في فريق الأصالة والمعاصرة وخمتو مزيان على هاذ الأخطاء الطبية، هذا سؤال، هذا يدل على الواحد اللي تيهاجم وما تيهضرش بالهدوء، ويمشي في المشكلة اللي تتهم حقيقة المواطنين، هذا تيدل على الضعف، أما اللي تيهضر بطمأنينة هو هذا اللي كيكون عندو ثقة في النفس، أنا غادي نجاوبكم بكل طمأنينة وبضميري، لأنني تنخدم وأديت القسم وبإيماني تنجاوبكم، على أنه بالنسبة للمناديب اللي اهضرتو عليهم، يمكن أنتم عندكم إحصائيات، أنا بعدا ما عنديش هاذ الإحصائيات اللي كتوفرو عليها، ولكن لأول مرة كاينة هناك مسطرة ديال الشفافية داخل وزارة الصحة، يمكن لي نقول لكم مبنية على الكفاءات ومبنية على المهنية، وعملنا واحد اليوم أكثر من 50% من المناديب اللي كيتسماو بالمدراء داخل المستشفيات، ملزم عليهم أنهم يمشيو ويقوموا بواحد التكوين خاص في التدبير الإستشفائي، علاش مكاينين غير 50% لأن عاد بدينا به، معندناش العدد الكافي، ولكن غادي يبقى المعيار الوحيد باش واحد يدبر هذه المناديب، هو أنه يكون عندو واحد التكوين في التدبير الإستشفائي، هذا كلها داخل في الحكامة الجيدة وفي الآليات الجديدة اللي قمنا بها داخل الوزارة منذ نونبر 2007.

وغادي نرجع للسؤال ديالكم، السيد المستشار المحترم، فقبل التطرق لهاذ الجواب عن هذه الإشكالية، ومع الأسف مغيبقاليش الوقت أنني ندخل في صلب الموضوع اللي تيهم المواطن لأن هناك مسائل سياسوية وشعبوية اللي كتدخل داخل الأسئلة اللي كتطرح، فلابد من التأكيد بداية على مسألة التكوين الجيد والكفاءة العالية لكل الأطر الطبية والشبه الطبية في بلادنا.

بالنسبة لإشكالية الأخطاء الطبية، فهي تثير جدلا واسعا في جميع الدول حتى المتقدمة، إذ أن الالتزام الذي يربط الطبيب بالمريض هو الالتزام ببذل عناية لا بتحقيق النتيجة، لكن ومع ذلك فإذا قصر الطبيب في بدل العناية المطلوبة منه أو أخطاء فإن ذلك يعرضه للمساءلة القانونية، كانت مساءلة قانونية مدنية أو جنائية.

ومن جهة أخرى أشير إلى الجدال الكبير في تحديد المسؤوليات الناتجة عن هذه الإشكالية، وعلى هذا الأساس أسند المشرع أمر الفصل في المنازعات الخاصة بالأخطاء الطبية لجهاز القضاء حتى يطبعها الحياد والتجرد في تحديد المسؤوليات، وعادة ما يستعين القضاء بخبراء محلفين أكفاء من أجل إثبات الأركان الأساسية للمسؤولية، وهي الأخطاء والضرر الخطأ، والضرر والعلاقة السببية ما بين الخطأ والضرر.

ومن جهة أخرى، فالوزارة وفي إطار سعيها المتواصل لإرجاع ثقة المواطنين في منظومته الصحية، بادرنا أولا إلى إجراء هاذ البحوث اللي أشرت لها من قبل باش نشوفو واش كاينة هناك العناية داخل المصحات، وكذلك مراقبة المستشفيات العمومية كذلك، منهضرش فقط على المصحات الخاصة، كذلك مراقبة المستشفيات العمومية، وذلك من خلال المفتشية العامة للوزارة، اللي على رأسها مفتش عام هاذي 20 سنة لهذه الوزارة،

والذي لا ينتمي إلى حزبي قصد تحسين ظروف الاستشفاء وتأهيل البنيات والتجهيزات الطبية واتخاذ إجراءات تأديبية في حق الأطباء الذين يثبت إخلالهم بالتزاماتهم المهنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لا الله يخليك، راك شديت 5 دقائق ديال السؤال والتعقيب، لا وعلمتك، قلت لك الوقت... لا الله يخليك، لا السيد المستشار.

السؤال الخامس الموجه للسيدة الوزيرة موضوعه التوعية الصحية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد مكي الحنكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة، كما تعلمون ميدان الصحة هي مؤشر من مؤشرات التنمية ديال البلاد، ويعتبر مرآة ديال التنمية ديال المجتمعات.

لهذا، السيدة الوزيرة، بلادنا كما تعرفون عرفت تقاليد وممارسات اللي في هاذ الوقت تجاوزت، هذه الممارسات كانت ترجع في واحد الوقت بالأساس إلى الفقر وعدم الإمكانيات، في هاذ الوقت، السيدة الوزيرة، الطب في بلادنا ولله الحمد عرف تحسنا كبيرا منذ زمن.

السيدة الوزيرة، وزارتكم وضعت برامج ومخططات لها أهداف ونتائج، غير أنه لاحظنا السيدة الوزيرة أن هذه المخططات ليست مصطحبة ببرامج للتوعية، بحيث لم نشاهد لا برامج تحسيسية ولا برامج عبر الإذاعة ولا في المدارس.

حقيقة المشكل ديال التحسيس هي المهمة ديال الجميع، الطبيب، المدرس، إلا أن وزارتكم يجب أن تتدخل وبالأخص في بعض الميادين.

السيدة الوزيرة، عندنا مشاكل طبية راجعة المشاكل ديالها بالأساس إلى عدم الوقاية في الميدان، الميدان الأول أنه الاختصاصيين في أمراض الكبد وضعوا لنا ناقوس الخطر بالنسبة لالتهاب الكبد، هذه المسائل خطيرة، بالنسبة كاين واحد التطور ديال السرطان، ماشي تطور واحد الارتفاع في نسبة السرطان ديال الثدي، السيدة الوزيرة خصنا واحد البرامج ديال التحسيس، وبرنامج وقائي، ما نقولش وقائي، ولكن التشخيص المبكر لأنه ضروري في هذا الميدان.

والأمثال كثيرة، حيث عندنا مع الأسف مسائل تمارس في بلدنا، وأنا أعتبرها متجاوزة، أمثال كثيرة كالختان عند الحجام، كالقابلة اللي كتولد في الدار، السيدة الوزيرة، مادام عندنا الحمل ما متبعش، والقابلات في الديور، لا يمكن أن نحسن النتائج ونخفض من وفيات الأمهات و (les nouveaux nées) حديثي الخلق.

السيدة الوزيرة، غادي نختم التدخل ديال، غادي نقول لكم ما هي البرامج اللي وضعت وزارتكم أولا للتعريف بهذه الأمراض، وخاصة الوقاية منها وتنأكد هذا في المجال القروي وفي المناطق النائية لأنها هي اللي معنية بالمسائل ديال التحسيس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

السيد المستشار عندكم الحق على أن البرامج الوقائية والتوعية والتحسيسية تكتسي أهمية بالغة، بالخصوص بالنسبة للأمراض طويلة الأمد، أشرتم للسرطان، كاين هناك مرض السكري، مرض القصور الكلوي، الضغط الدموي، إلخ... كل هاذي تقتضي على أننا خصنا يكون عندنا برامج وقائية وتحسيسية للتصدي وللنقص من هذه الأمراض.

فوعيا من الوزارة، هذه مدة والوزارة دائما كان عندها واحد البرامج اللي تحسيسية، وكذلك إستراتيجية الوزارة 2008-2012 أعطت واحد الاهتمام اللي كيتجلى في الإجراء 153، لأن الإستراتيجية فيها عدة إجراءات، إذن الإجراء 153 في المحور الثالث لهذه الإستراتيجية ديالنا، وضعنا صياغة استراتيجيات للتواصل، تتمحور حول الأولويات والتوجهات الجديدة للقطاع، والذي من بين أهدافه:

أولا، الاستجابة لحاجيات السكان المستهدفين بشكل عام ومندمج فيما يتعلق بالإعلام والتربية والتواصل لفائدة البرامج والخدمات الصحية ذات الأولوية؛

ثانيا، تطوير نمط العيش السليم وسلامة الصغار واليافعين والوقاية من الأمراض.

ولهذا الغرض تم على المستوى المركزي إحداث قسم خاص بالتواصل، من مهامه:

- تنسيق وتفعيل وتتبع مخططات البرامج الصحية؛
- وضع مخططات عمل لجميع البرامج الصحية في مجال التواصل والتوعية والتربية، تستهدف جميع فئات المجتمع؛

- عقد شراكات مع القطاعات الاجتماعية وكذلك ممثلي المجتمع المدني اللي هما تيقوموا بواحد الدور اللي خصنا ننوه به، واللي خصنا نعتمدو عليه من أجل تمرير الرسائل ديال التوعية.

كما عملت الوزارة في إطار التعاون مع هذه الجمعيات والمنظمات على تطبيق وتعميم بعض المشاريع.

تنظيم ملحمة حول الأمومة، كانت دازت في مسرح محمد الخامس على أساس أنها غادي تدير واحد الجولة عبر التراب الوطني، هذه ملحمة حول الأمومة السليمة بمسرح محمد الخامس بمشاركة الفنانين المغاربة المشكورين، لأن الفنانين الآن تينخرطوا معنا في هاذ العمليات التحسيسية، الفنانة الفاضيلي واكبتنا خلال الأسابيع الماضية في حملة تحسيس من أجل الرضاعة الطبيعية.

الآن كاين هناك في الأسابيع المقبلة مع جمعية للا سلمى لمحاربة داء السرطان، الحملة الوطنية اللي اعتادت تقوم بها الجمعية بالنسبة للوقاية من سرطان الثدي اللي جاء على لسانكم، وهناك عدة برامج ربما نتطرق لها في التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد جمال بونهير:

أشكر زميلي وصديقي الدكتور الحنكوري اللي سمح لي غادي نعقب، وأنا غادي نرجع للخطأ الطبي.

واش كتعرفي، السيدة الوزيرة المحترمة، ما ينظم هذا الخطأ الطبي هي مدونة الالتزامات والعقود، وهي راجعة ل1913، وا قرن! 97 عام مازالين خدامين به لدابا، قرن، ما فهمتش واش حنا كنتطورو ولا ما كنتطوروش، علما أن التطور معناه الانتقال من حال إلى حال آخر أجود، أحسن، أفضل، واللي ما كيتطورش كيجمد، وعاقبة الجمود هي الفناء، هي اللي احنا فيها.

السيدة الوزيرة،

أدعوكم للاستشارة مع إنسان من الأغلبية الحكومية ديالكم، هو صديقي السيد أحمد الزايدي، رئيس الفريق الاشتراكي في الغرفة الأولى، وسوليه يجاوبك على هاذ الشي، لقيتو كيقول لك: اللهم إن هذا منكر، في مصحة خاصة على بعد أمتار من هاذ المؤسسة التشريعية، لا تتوفر على أدنى أشياء النظافة، مسامحين لها ومرخصين لها وكتخدم.

السيدة الوزيرة، (le Narcan) واحد الدوا، هاذ الدوا حطاتو المنظمة الدولية ديال الصحة كيكون كيضاد (Un antidote) ديال (La morphine)، (La morphine) قسمتها المنظمة الدولية ديال الأطباء للألم، قسمتها على 3 درجات، الدرجة الثالثة خصك تحط، وأعطت التقدير للطبيب، الطبيب كيدير التقدير ديالو، يمكن يغلط، يمكن ما يغلطش، ولكن إلى زاد في هاذ (la dose) كتأدي لما نسميه (Dépression respiratoire aiguë) اللي يقدر يحبس التنفس ديال الإنسان ويقدر يموت، وأشنو هي (l'antidote)؟ هي هاذ (le Narcan).

ما كاينش السيدة الوزيرة في جميع المصحات، لا العمومية ولا الخاصة هنا في المغرب، يوجد في المستشفى العسكري فقط، هذه معضلة، السيدة الوزيرة، نحن نسائلكم جاوبينا إلى عندك شي جواب، جاوبينا بصراحة وبشجاعة أدبية الله يجازيك بخير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الصحة:

إذن كيف قلت لكم، السيد المستشار، أهمية سؤالكم غادي نقول لكم على أنه في إطار التواصل والتحسيس لأن هذا هو موضوع السؤال اللي مطروح علي، كاين هناك مشروع جد مهم اللي سميناه (classe des mères)، هو الذي يتمحور حول تنظيم حصص للتوعية الصحية من طرف الأطر الصحية لفائدة النساء الحوامل داخل المؤسسات الصحية.

كاين هناك كذلك إدراج دروس نموذجية بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية لفائدة التلاميذ، مدرجة في البرامج التعليمية السنوية.

وأخيرا هناك تخليد الأيام العالمية للصحة، وهذه تتكون هناك مناسبة للوقوف باش تكون هناك توعية وتحسيس، المهم هناك العديد من البرامج يمكن لي نعطيكم كمثال الآن بالنسبة للمراكز ديال القصور الكلوي ديال (dialyse)، رجعنا تنديرو برامج توعوية، ما يبقاوش فقط يجيو الناس باش يديروا الحصة ديال الديالیز، ولكن كذلك تيكون هناك واحد الفضاء مخصص للتوعية، كيفاش الواحد يتفادى باش ما يوصلش حتى أنه يوصل لهذا القصور.

وتنشكركم، السيد المستشار، على سؤالكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس الموجه للسيدة وزيرة الصحة، موضوعه الخصاص في المرافق والخدمات الصحية بالأقاليم الجنوبية، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، المهدي زركو، لحسن نبيه، مولاي امحمد المسعود، الحسين أشنكلي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد لحسن نبيه:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إذا كانت الصحة، فضلا عن كونها حقا من حقوق المواطنة، عاملا ذات علاقة مباشرة بالتنمية البشرية، فإن المفارقات الغريبة ببلادنا أن حجم الخصاص الحاصل على مستواها يزداد متى كانت الجهة أو الإقليم المعنيين أكثر عزلة أو تدنيا في المعطيات السوسيو اقتصادية.

وفي هذا الإطار، تسجل الأقاليم الجنوبية للمملكة خصاصا واضحا وشاملا في مجال الصحة والخدمات الصحية العمومية، وعلى الرغم من كل محاولات تسليط الضوء على هذا الوضع، إلا أن الحكومة لم تباشر بشكل كافي تفعيل الحلول المناسبة لا الترقيعية.

وعلى هذا الأساس، نتساءل معكم، السيدة الوزيرة، عن قراءتكم للوضع الصحي على مستوى أقاليمنا الجنوبية؟ وكيف يتم التعامل مع هذا الوضع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

يمكن لي نقول لكم، السيد المستشار، على أن وزارة الصحة تبذل منذ زمن بعيد، وخصوصا منذ 1975، يعني مجهود استثنائي بالنسبة للأقاليم الجنوبية، هذه الأقاليم الغالية علينا.

وفي السنوات الأخيرة، تمت مضاعفة هذه المجهودات، حيث أدى إلى تحسين جودة الخدمات الصحية للمواطنين وتحسين عدة مؤشرات، ما تنقولش بأن الوضعية الآن يعني هي وضعية اللي يمكن لنا نرضيو عليها، ولكن تنقول على أنه هذه سنوات عديدة ووزارة الصحة تبذل بعض المجهودات اللي مكنت على أي حال أن يكون بعض المؤشرات تحسنت، نعطيك غير بعض الأرقام:

- تم تحسين مؤشر تغطية السكان بمؤسسات العلاجات الصحية الأساسية بحوالي 8 أضعاف، حيث انتقلت من مؤسسة صحية ل 54600 مواطن إلى حد الآن إلى مؤسسة صحية ل 7000 مواطن.

- تم تحسين كذلك مؤشر تغطية السكان بالأسرة الإستشفائية بأكثر من الضعفين، إذ انتقل من سرير لكل 2586 مواطن إلى سرير ل 1040 مواطن، هاذو الأرقام ديال 2009، لأن باقي ما عندناش الأرقام ديال 2010.

ولدعم هذه المكتسبات والرقي أكثر بهذه المؤسسات الصحية بالمناطق الجنوبية، يتم حاليا تنفيذ المشاريع التي تم تسطيرها في إطار مخطط التنمية الصحية بالأقاليم الجنوبية، الذي تم إعداده من طرف وزارة الصحة بتنسيق مع المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، هذا برنامج اللي طموح، اللي ترصد لو غلاف مالي يقدر ب 212 مليون ديال الدرهم، وذلك لتوفير واحد العرض علاجي.

كذلك بالنسبة للأطر الطبية والشبه طبية اللي تنلاحظو خصاص ماشي فقط في المناطق الجنوبية ولكن في مناطق المملكة، ولكن رغم ذلك درنا واحد المجهود استثنائي بالنسبة لهذه الأقاليم، حيث أنه خلال سنتي 2008 و2009 تم توظيف 4324 موظف من جميع الفئات، عين منها في هذه الأقاليم 471، موزعين ما بين أطباء اختصاصيين وأطباء عامين والممرضين والصيادلة، طب الأسنان، إداريين، تقنيين، ليصبح عدد الموارد البشرية العاملة بهذه الأقاليم 2158 إطارا مهنيا.

كاين هناك أرقام أخرى متعلقة بالموارد البشرية، أنا عارفة بأنه كاين هناك خصاص، كاين بطبيعة الحال...

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن نبيه:

السيدة الوزيرة، لن نجادل في المعطيات التي أفدتمونا بها، لأنها بكل تأكيد صحيحة ومؤكدة، غير أن ما لا نتفق حوله هو ربما نظرتكم إلى مشكلة الصحة بالأقاليم الجنوبية وإلى الحلول المحتملة لها والتي تبقى نظرة إن صح التعبير كمية وغير مندمجة.

ففي الوقت الذي يتم فيه تعيين أطباء جدد، مثلا كما حدث في طانطان هناك 18 طبيب جديد، وهذا نثمنه بالطبع كتفاعل إيجابي مع مطالب الساكنة، ولكن نجد الوزارة لا تواكب هذا الإجراء بإجراءات مصاحبة كالتشييد وتجهيز الوحدات الاستشفائية، مما يضمن لهؤلاء الأطباء إمكانية الاشتغال الفعلي، وحتى لا يبقى حضورهم حضورا جسديا مشلولا لا وظيفيا.

ويجب أن لا نأخذ، السيدة الوزيرة، معطى الكثافة السكانية كمحدد للخريطة الصحية، فهو معطى كمي يتضرر منه ساكنة الأقاليم الجنوبية نظرا لشاسعة المسافة، ولا يمكن اعتمادها، فلابد من اعتماد محددات ترابية وسوسيولوجي أكثر إنصافا وموضوعية، علما أن الإرث والرصيد المتراكمين من حيث الخصاص يستدعي تدخلا استثنائيا على مستوى هذه الأقاليم من سيدي إفني إلى الداخلة والكويرة.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار التعقيب.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد المستشار المحترم، غير بغيت نقول لكم أنه الأرقام اللي أعطيتكم متعلقة بالسنوات الماضية، أما بالنسبة ل2010 فقد تم فتح 231 منصب جديد بالنسبة لهذه المناطق.

أما بحيث التجهيزات، السيد المستشار المحترم، ففي إطار الاتفاقية ومخطط التنمية اللي توضع مع الكوركاس، كاين هناك شق متعلق بتأهيل المستشفيات، وبالخصوص بتجهيزها بالتكنولوجيات الحديثة كي نؤهل هذه المستشفيات في هذه الأقاليم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤالان الموواليان تجمعهما وحدة الموضوع، الأول حول ارتفاع أسعار الأدوية، للمستشارين المحترمين السادة: ناجي فخاري، محمد زاز، عبد اللطيف أبدوح، محمد يرعاه السباعي، مصطفى أبو الفراج.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون،

يستهلك مجموع المغاربة الذين يتعدى عددهم 30 مليون نسمة حوالي 8,7 مليار درهم سنويا من الأدوية، وهو مبلغ ضعيف مقارنة مع ما تنفقه بعض الدول العربية المماثلة، كما تساهم عدة عوامل في عدم تمكن المغاربة من الحصول على الدواء، منها ما هو مرتبط بالقدرة الشرائية، ومنها ما هو مرتبط بارتفاع ثمن بعض الأدوية، مما جعل المغاربة يبحثون عن طرق أخرى للاستشفاء، خصوصا أصحاب الأمراض المزمنة التي تتطلب علاجا لسنوات طوال، كأمراض القلب والسرطان، مما يكلفهم ويثقل كاهلهم، الشيء الذي يستدعي وبإلحاح نهج سياسة دوائية تراعي هذه المعطيات، وذلك لتخفيف العبء على المواطنين.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة، ما هي السياسة الدوائية التي تعتزمون نهجها مستقبلا لحل هذا المشكل الذي يشكل عبئا إضافيا على المواطنين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني في نفس الموضوع يتعلق بغلاء أثمنة الدواء بالمغرب، للمستشارين المحترمين: إدريس مرون، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، عبد الحميد السعداوي، سعيد أرزيقي، فليتفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

أختي المستشارة،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

السيدة الوزيرة، قامت هيئة استطلاعية من لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب في نونبر المنصرم، وقامت بتقديم تقرير ومقارنة بين الأثمنة، ثمن الأدوية بالمغرب مقارنة مع عدة دول عربية، واللي لاحظت هذه الهيئة أن هناك تفاوت كبير بين ثمن الأدوية بالمغرب مع نظيراته الدول العربية.

والملاحظ إلى يومنا هذا أن وزارة الصحة لم تقم بأي تخفيض في ثمن الأدوية، خاصة الأدوية المتعلقة بالأمراض المزمنة، رغم التأكيدات ديالكم، السيدة الوزيرة، أمام الصحافة المغربية، أمام مجلسي البرلمان، وأكدتم بأنكم غادي توصلوا تخفيض حوالي 50% بالنسبة لأثمنة الأدوية بالمغرب والأدوية ديال الأمراض المزمنة.

التساؤل ديالنا، السيدة الوزيرة، لماذا لم تخفض وزارتكم إلى حد الآن من ثمن الأدوية ديال الأمراض المزمنة رغم تأكيدكم على هذا التخفيض؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، جواب السيدة الوزيرة على السؤالين المتعلقين بارتفاع أسعار الأدوية.

السيدة وزير وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

في البداية أشكر الفريقين اللي وضعوا هذا السؤال، اللي هو يكتسي واحد الأهمية بالغة، كاين هناك انتظارات عند المواطنين والمواطنات بشأن تخفيض أثمنة الأدوية.

كما تعلمون، السادة المستشارين، السيدات المستشارات، على أن الإستراتيجية ديال وزارة الصحة 2008- 2012 اللي توضعت في نونبر 2008، في الشق المتعلق بالأهداف كاين هناك 10 أهداف، ومن ضمنها هدف من الأهداف كان هو وضع سياسة دوائية، تمشي أبعد من الانخفاض فقط، كتكون هناك سياسة دوائية متكاملة.

ثم جاءت اللجنة الاستطلاعية داخل مجلس النواب التي كرست، وجاءت كذلك بمعطيات جديدة وباقتراحات كذلك، فكل هذا كان متكامل، ووضعنا هذه السياسة الدوائية وبدينا أننا تنفعلوها.

بطبيعة الحال ما يمكنش لك بين عشية وضحاها تصدر القوانين، تصدر كل المراسيم، وكذلك كاين هناك التوافق اللي خصو يكون، جلسنا مع الصيادلة، الصيادلة غادي نجلس معهم الأسبوع المقبل، أعتذر، لأن كنا ننتظر واحد الدراسة، راه غادي نجي لها فيما بعد، جلسنا مع صانعي الأدوية، جلسنا مع جميع الفرقاء باش هذه السياسة الدوائية وهاذ القوانين وهاذ الوكالات اللي غادي تحدث أنها تكون بتوافق الجميع، باش يكون لا ضرر ولا ضرار لأي أحد من الفرقاء.

فيمكن أن أقول لكم أولا كاين هناك إعفاءات ضريبية بالنسبة للأدوية المستعملة في علاج الأمراض المزمنة، تخفيض الضريبة على القيمة المضافة، المراسيم كاينة على الأدوية ديال القلب، على الربو، السيدا، التهاب الكبد الفيروسي (hepatite B/C)، السرطان، السكري، تصفية الدم، وما غيرها.

ثانيا، وضع سياسة دوائية وطنية حقيقية، تعطي رؤية واضحة، والقيام بالتدابير اللازمة من خلال تشجيع صناعة الأدوية الجنيسة بالاعتماد على التكافؤ الحيوي وتبني حق الاستبدال بالنسبة للصيادلة، هذا كاين هناك مكتب الدراسات اللي وضع اللمسات الأخيرة، الآن واجدة، غادي نجلسو مع (les pharmaciens)، علاش؟ لأن الدواء واخا ينخفض الدواء الأصلي غادي يبقى دائما غالي، لذلك خصنا نوضعو سياسة دوائية اللي كتشجع الدواء الجنيس، وباش نشجعو الدواء الجنيس خاص عدة إجراءات اللي فيها عدة متدخلين، مثلا وحتى في تقرير اللجنة الاستطلاعية جاء حق الاستبدال بالنسبة للصيدلي، ولكن ذاك الصيدلي باش نشجعوه على أنه يستبدل دواء غالي بدواء اللي أرخص، أشنو؟ خاص يكون عندو هامش الربح ما يكونش بحالو بحال الدواء اللي غالي، خصو يكون عندو هامش الربح أكثر مما عندو في الدواء اللي غالي، إذن هذه هي الخلاصة ديال الدراسة واللي غادي نعرضوها على الصيادلة.

بالنسبة للأطباء، باش يتشجعوا على أنهم يوصفوا الدواء الجنيس خصهم يكونوا تايقين فيه، باش يكونوا تايقين فيه خص تكون (les études de bioéquivalence)، هذا هو اللي جاءت فيه مدونة الصيدلة، واللي المرسوم التطبيقي ديالو اللي غادي يدخل لحيز الوجود، وقبل ما يدخل للتطبيق راه بدينا تنطلبو بالنسبة لصانعي الأدوية ذاك (la bioéquivalence) باش الأطباء يثقوا في هذه المسالة.

مراجعة وتحيين التنظيمات المتعلقة حاليا بأثمنة الأدوية، حيث خصك تعرفوا بأنه الأثمنة كاين هناك قوانين اللي تنظمها، واللي أصبحت متجاوزة، واللي هي اللي كتعطينا ديك الأثمنة اللي هي جد مرتفعة، في حين كاين طرق أخرى لاحتساب الثمن باش يكون ثمن مناسب كما هو معمول في العديد من الدول، من ضمنها الدول العربية، ومن ضمنها الدول اللي وقفت عليها لجنة الاستطلاع.

فكاين هناك حاليا مراجعة وتحيين التنظيمات، احنا في المراحل النهائية ديال هذه القوانين، اتفقنا مع كل الفرقاء، القوانين راها واجدة باش غادي ندخلوها في طور المصادقة.

إنشاء وكالة للدواء كسلطة تنظيمية، كنشوفو في فرنسا عندهم (l'AFSSAPS)، كاين في أمريكا (la FDA)، ضروري أنه تكون عندنا هذه الوكالة، القانون ديال هذه الوكالة هو عند الأمانة العامة للحكومة.

توسيع نطاق الاستفادة لأن في آخر المطاف حتى في البلدان الأخرى، ولو تيكون الدواء منخفض، راه تيبقى دائما غالي، وراه ما كتبقى إلا التغطية الصحية هي اللي كتحل محل ذاك الناس اللي ما في حالهمش باش يوصلوا ويولجوا للأدوية.

ولكن رغم ذلك عندي العديد، يمكن أن أقول لكم بالمواكبة مع كل هذه الإجراءات، عندنا لائحة أولى ديال الأدوية، واللي هي أدوية اللي الأثمنة ديالها جد مرتفعة، واللي كيأكدوها الصيادلة بأنفسهم، والسي عدنان ديال (la cnops) داك النهار كنا جالسين معه، وقال لأول مرة شاف الأدوية انخفضت، لأنه انخفاض ماشي غير باش الناس تولج، حتى صناديق التأمين يبقاو واقفين على رجليهم، ما يمشيوش للإفلاس بحكم ارتفاع الأدوية.

وها هي اللائحة الثانية، وصلنا تقريبا إلى 300 دواء اللي انخفض الثمن ديالو، والانخفاضات مشات تتراوح ما بين 25% إلى 70%، واحنا مازال كاينة لائحة ثالثة ورابعة اللي غادي تخرج قبل أخر السنة، هاذ الشي تدار بتوافق مع صانعي الأدوية اللي قبلوا أنهم يجلسوا معنا، وبغيت نوه بالمجهود اللي تيقوموا به.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا، الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

<u>المستشار السيد ناجي فخاري:</u>

شكرا السيد الرئيس.

أخواتي، إخواني،

أشكر السيدة الوزيرة على هذا العرض اللي كان خافي علينا في الصراحة، واللي هو من ضمن العشر أهداف سياسة، اللي هي سياسة الدواء.

تنشكرو السيدة الوزيرة على هذا العمل الجبار اللي كتقوم به فيما يخص التوافق ما بين صانعي الأدوية والصيادلة لتخفيض الثمن ديال الأدوية، كذلك نشكرها على العمل اللي كتقوم به في الإعفاءات الضريبية، كذلك نشكرها على العمل اللي كتقوم في تشجيع الأدوية الجنيسة وتشجيع الأطباء اللي تيقوموا بإعداد الوصفات الطبية بالنسبة للمواطنين.

فهذا غير كاف، تنبقاو احنايا ديما المواطنين لهم الحق في التطبيب وفي الصحة، وأشكر الأخ المستشار اللي قال بأنه حق المواطن هو الصحة، ولكن تتبقى الإرادة بالنسبة للجميع، أنه جميع البرلمانيين وجميع المشارب

السياسية خصها تقوم بغض النظر على الوزارة المنتمية لحزب ما، خصها تقول كلمة واحدة هي صحة المواطن، الدفاع على ميزانية الوزارة فيما يخص تشجيع السياسة الدوائية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بدوري كذلك كنشكر السيدة الوزرة على هذه التوضيحات وعلى هذه المجهودات اللي كتقوم بها الوزارة، إلا أن إذا اخذينا المقارنة مع عدد كبير من الدول كنلقاو رغم هذا التخفيض غادي يبقى الفرق شاسع، كذلك كنعرفو بأن الأدوية الأكثر استهلاكا اللي كتوصل تقريبا ما يناهز 40% هي أدوية ديال الأمراض المزمنة وأدوية تباع بأثمنة باهظة، وأن هامش الربح ديال الحكومة في قطاع الأدوية كيوصل تقريبا ل 50%، لما لا يمكن التخفيض من هامش الربح؟

لأن كنشوفو مقارنة مع دول أخرى، كنلقاو بالنسبة للإمارات، بالنسبة للأردن، بالنسبة للبحرين، هناك 0% هامش الربح، بالنسبة كذلك للجارة الجزائر وموريتانيا هناك فقط نسبة 20%، بالنسبة لليبيا كاين فقط 5% من هامش الربح، اللي كنطالبو به، السيدة الوزيرة، وهو كذلك التقليص من هامش الربح، لأن هذا مشكل اجتماعي، ويهم المواطن بالدرجة الأولى، وينص عليه الدستور، وحق لجميع المواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيبات في 4 دقائق.

السيدة وزيرة الصحة:

غير اللي بغيت نقول أولا ما غاديش يكون الدواء أغلى من الدول الأخرى، نفسر لكم علاش السيد المستشار، لأنه من قبل ملي تيكون الدواء باش نحددو الثمن ديالو أولا كنا تنحددوه بوحدنا، الوزارة تتحددها بوحدها، الآن عندنا لجينة اللي ابدينا فيها قبل ما يدخلوا القوانين حيز التطبيق باش تكون هناك الشفافية، كاين هناك قطاعات حكومية أخرى، وفيها صناديق التأمين اللي تيهمها الأمر، لأن هي خصها يكون الدواء منخفض باش ما توصلش للإفلاس.

ثانيا كيفاش غادي يتحدد ذاك الدواء، بالخصوص الدواء الأصلي، كان تيتحدد حسب (le pays d'origine) البلد الأصلي، الآن غادي نحددوه، وضعنا واحد البلدان اللي من ضمنها البلدان اللي أشرت لها، غادي يكون (par rapport au prix) للثمن ديال هاذ البلدان اللي تيكون الأسعار ديالها منخفظة، وهاذ الشي اتفقنا مع صانعي الأدوية.

إذا غادي يكون في إطار نفس الأثمنة تقريبا، دابا هامش الربح لهاذ البلدان اللي ذكرتيو مكاينش هامش الربح واحد، حيث هنا معلوم كاين واحد هامش ربح هو 30%، ولكن هو 30% بالنسبة لجميع الأدوية، حيث أن الدواء اللي كيكون غالي مثل دواء السرطان مكيمكلوش يتباع في الصيدلية لأن غادي تضاف لو 30% غادي يصبح باهظ جدا، إذن أشنو هو دابا الهدف؟

الدراسة اللي بينت على غرار ما معمول فيه تقريبا في جميع الدول، مكاينش هامش واحد للربح، هو في آخر المطاف الصيدلي غادي يربح نفس الشيء وربما أكثر، ولكن تيربح شوية في الدواء اللي غالي وتيربح بزاف في الدواء اللي رخيص، هاكا تيمكن لك تشجعو، حتى إلى اعطيتيه حق الاستبدال وغادي يصبح أنه كيتشجع أنه يبيع الدواء اللي رخيص.

إذن هاذو كلها آليات اللي غادي تجعلنا أننا نشجعو على أن الدواء الجنيس يصبح تيتباع، وتنشجعو حتى صانعي الأدوية يمشيو في هاذ الإطار ديال صناعة الدواء الجنيس على غرار ما مشاو لو الآن العديد من الدول، إذن هاذي دراسة متكاملة وربما غادي تكون عندنا مناسبة داخل لجنة القطاعات الاجتماعية أننا نجيو نقدم لكم الأرقام والدراسات اللي قمنا بها وندخلو في التدقيق ديال هاذ ما نقوم به الآن حول السياسة الدوائية.

شكرا لكم مجددا على وضعكم هاذ السؤال المهم جدا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة حول أوضاع دور الشباب، للمستشارين المحترمين السادة: زبيدة بوعياد، سعيد سرار، مولود السقوقع، علي سالم الشكاف، الجيلالي الصبحي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا للسيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

هاذ السؤال، السيد الوزير، وضعناه في الدورة السابقة، في وقت كان نقاش حول وظائف دور الشباب، ولكن لا يخفى عليكم، السيد الوزير، أن دور الشباب في وقت كان لهم دور أساسي في تكوين وتأطير أجيال الشباب المغاربة في تربية النشء والطفولة على قيم الوطنية والمبادئ الإنسانية الرفيعة، وهو ما جعل أجيال من المثقفين والمفكرين والفنانين

والأطر تتخرج من هذه الدور، التي تعد بحق مدرسة وطنية يتبوأ اليوم خريجوها عدة مسؤوليات في ميادين وطنية مهمة.

لكن أوضاع دور الشباب اليوم، يجعلنا نتحسر على ما آلت إليه من إهمال لبنياتها التحتية وتهميش لأدوارها التربوية، وآخذ مثال دار الشباب الزرقطوني، شارع الزرقطوني، تربينا فيه، واشتغلنا فيه، وربينا أجيال، ووعينا أجيال في ميادين مختلفة، وخاصة في ميدان التوعية الصحية وفي عدة ميادين، الآن هاذ الدار الشباب، والسيد الوزير معزوزي راه كيعرفوا مزيان، هاذيك دار الشباب هي آيلة الآن للسقوط، لم ترمم، لم تعوض، ما والو، هذا غير كمثال في دور الشباب اللي كانت كتلعب دور أساسي.

السيد الوزير، ما هي أسباب هاذ الإهمال أولا لهاذ المؤسسات؟ ولماذا لم يتم التفكير في دعمها وتقويتها وتجديد أدوارها؟ ربما يتطلب هذا تحولات في مقاربات جديدة، إذن هذا هو سؤالنا ونتمنى أن يكون الجواب مقنعا لنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد منصف بلخياط، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

أظن بأن هذا السؤال سؤال مهم جدا، حيث أنه وزارة الشباب والرياضة تتعطي واحد العناية خاصة للمؤسسات ديالها، وخاصة مؤسسات ديال دور الشباب.

دور الشباب عندهم أكثر من 50 سنة ديال الوقت، واللي حصل تاريخيا هو أنه، نهضرو بكل صراحة، أن عدد من الفرق السياسية اقتحمت دور الشباب وعملت مع الوزارة على أنه الجمعيات الوطنية هي اللي اليوم تتسير دور الشباب، هذا ناتج على قلة الموارد البشرية ديال الوزارة، واللي حصل هو أنه الوزارة أخذت طريق السهولة لكي تتعامل في دور الشباب بطريقة غير مباشرة مع الشباب عن طريق الجمعيات.

ولما تنشوفو الحالة اليوم، تنلقاو بأنه الجمعيات الوزارة تتخلص عليهم الماء، تتخلص عليهم الضو، وتتعطيهم الميزانية ديال التدبير، وتتعطيهم المقر، وتتخليهم هما اللي يعملوا ما بغاو، أشنو تيحصل؟ تيحصل أنه اليوم دور الشباب رجعت مكان باش هاذ المسؤولين الجهويين هما اللي تيحكموا شكون اللي يدخل دور الشباب وشكون اللي مايدخلش.

نعطيك مثال على ذلك، دار الشباب ديال الزرقطوني مثلا، عدد كبير من الجمعيات عندهم المقرات ديالهم تما، واللي تيحصل أنه في الباب إلى كان الشاب ما داخلش مع دوك الجمعيات السياسية ما يدخلش لدار الشباب، بناء على هذا عندنا جوج الحلول، الحل الأول هو أنه احنا كوزارة نطلبو من الجمعيات كلهم يستقلوا من ديك المقرات والوزارة ترجع القوة ديالها وترجع السياسة ديالها داخل دور الشباب، وذلك بعمل على اختراع عدد من المهرجانات إلخ... عن طريق دور الشباب.

الهدف الثاني أو الطريق الثانية هو خلق دور شباب جديدة، اللي متيدخلوا فيها حتى شي فرق سياسية، وهاذ الشي اللي عملنا بخلق الملاعب السوسيو رياضية للرياضة وللشباب، حيث أن هاذ الملاعب السوسيو رياضية اخترياها وخلقناها اليوم واخترعناها بمقر للشباب اللي تيلعبوا فيه وتيدربوا فيه وتيديروا (l'internet) وتيديروا البيار والبينغ بونغ، وتيقراو فيه مجلات إلخ...

أشنو هما النتائج السيدة المستشارة؟ النتائج هو أنه دابا في سنة، في الحالة الراهنة كاين 155 دور الشباب جديدة تتبنى، بينما في 50 سنة يلّه كانت 400 دور الشباب، في سنة 2012 دور الشباب الجديدة ديال الوزارة اللي هي غير محزبة سوف تكون 400 دار شباب، معنى ذلك بأنه اليوم السياسة الجديدة هي سياسة للعمل مع الشباب بطريقة مباشرة دون هاذ الجمعيات اللي عندها خلفيات سياسية، واللي الوزارة متتدخلش فيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

حقيقة، السيد الوزير، هذا كلام خطير ما نسمعه بأنه السياسة اقتحمت دور الشباب، في الستينات وفي السبعينات الأطر الآن والنخبة الحالية اللي هي تحكم البلاد راه دازت من ذاك دور الشباب، وتعلمت الوطنية، وكانت عندها تربية على الروح الوطنية، وكانت عندها تربية على التضامن، وكانت عندها تربية كذلك في نفس الوقت ربما تربية سياسية، لكن دور الشباب ما كانش كيكون فيهم دائما السياسة، دور الشباب كيكونوا فضاءات لجمعيات من أجل التوعية، أشياء أخرى.

لدينا جمعيات، وعمرنا ما كنجبدو السياسة داخل الجمعيات، جمعيات للتوعية ومحاربة التدخين، من محاربة الشيشا، والآن نشتغل في المدارس، وعمرنا ما كنجبدو السياسة، لأنه الأساسي بالنسبة لنا هو ديك الناشئة وديك الطفولة تتعلم على المواطنة، أشنا هي المواطنة، وأشنا هي روح التضامن، وأشنا هي...

نحن مع هاذ المجهود اللي مبذول ديال 155 دار الشباب، اللي يتعلموا الانفتاح على الأنترنيت، هاد الشي متفقين عليه، ما عندنا حتى شي مشكل فيه، وهذا داخل في التربية ديال الشباب والناشئة لأنه وقع تطور في مجتمعنا، وقع تطور في مقاربة معالجة الشباب وفكرهم، هاذ الشي متفقين عليه، وكنديروه، ولكن باش يتقال بأنه دور الشباب ولات كتدار فيها السياسة، وما خصناش دور الشباب تدار فيها السياسة، يعني خصنا

نوزنو ما نقول لأنه الآن عزوف الشباب على السياسة راه داخل حتى هو من هاذ الاستراتيجيات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلام اللي تنقول راه تنعرف آش تنقول، وأقول لك بأنه عندي الدلائل القاطعة بأن الفرق السياسية عن طريق دور الشباب اليوم اقتحموا دور الشباب، إذن أنا مستعد باش نجلسو ونشوفو هاذ الملف، ونشوفو كيفاش هاذ الاقتحام كان، وفي أي مدة كان، وتحت أي إشراف كان، وماكاين حتى شي مشكل باش نتذاكرو على هاذ الشي.

اللي أطلب منك هو أنه نكونو احنا تنبنيو، وباش نبنيو أنا مستعد باش نجلسو ونتفق على واحد الطريقة اللي هاذ الجمعيات يسلموا السلطة ديال دور الشباب إلى الوزارة، ومن بعد ما يسلموا لنا السلطة، احنا مستعدين باش نرمم هاذ دور الشباب، مستعدين باش نبنيو البنية التحتية، مستعدين باش نعاودو ندمجوهم في الإستراتيجية الوطنية للشباب اللي الوزارة اليوم عملت.

هاذ الكلام راه ما جاش غير هكاك، هاذ الكلام جاء لأن وزارة الشبيبة والرياضة منذ 6 شهور عملت دراسات، وتكلمنا مع 4500 شاب في 16 جهة، وهاذ 4500 شاب في 16 جهة كلهم قالوا لنا ما بغيناش نمشيو لدور الشباب لأنه تم كاين غير جمعيات سياسية، إلى كنت منهم تدخل، إلى ما كنتيش منهم ما تيخليوكش حتى تدخل في الباب، السؤال في الباب مع من أنت؟

إذن احنا ما بغيناش نمشيو، هاذ الشي علاش بدينا هاذوك (les CSP)، وخليناهم يكونوا التدبير ديالهم بحال الخواص، والناس يخلصوا 20 و30 درهم في الشهر، وعندهم واحد الإقبال كبير، الشاب تيدخل يعمل الرياضة، يدخل الأنترنيت، يقرأ، تيلعب مع راسو، ما خصوش مع السياسة، خصو الترفيه، خصو يلعب، خصو المشاكل ديالو يخرجها من ذهنو.

إذن أنا مستعد مع الفرق السياسية كلها، خاصة الفرق الوطنية اللي هي مهمة باش نجلسو في الطاولة، ولكن مع الأحزاب، ونشوفو كيفاش يمكن لنا نلقاو هاذ الحل للجمعيات، نعطيوهم محلات أخرى، نساعدهم، نديرو معهم حاجات وحلول، ولكن يرجعوا لنا دور الشباب ديالولنا، لأن ذوك ديور الشباب ما خصهمش يديروا البراج على 97% ديال المغاربة ويخليو يلّه 3% ديال الشباب اللي يدخلوا.

وشكرا على هذا السؤال البناء، واحنا مستعدين باش نمشيو معكم بطريقة بناءة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التجارة الخارجية حول الدبلوماسية الاقتصادية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعصرة لإلقاء السؤال.

المستشارة السيدة فريدة النعيمي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

وعيا منا بالأهمية البالغة لورش الدبلوماسية الاقتصادية التي يتطلب في الوقت الراهن مقاربة حكومية لما يضمن تمثيلا وازنا لدبلوماسيتنا الاقتصادية في كل الدول التي تربطنا بها علاقة اقتصادية ودبلوماسية بهدف فتح أسواق جديدة لمنتوجاتنا المغربية والترويج بصورة مشرفة للمغرب في الخارج.

نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير المتخذة أمام الواقع التالي:

غياب أي إستراتيجية لتمهيد الطريق وإزالة التعقيدات والعوائق من أجل تسهيل الولوج للمستثمرين الأجانب للسوق المغربية؛

انعدام خلايا بالقنصليات تهتم بهذه الجوانب؛

ضعف تسويق المنتوج المغربي من طرف أخصائيين مغاربة في الخارج؛

ضعف تنظيم المنتديات واللقاءات التي تهم جميع مجالات الاقتصاد لتعزيز الشراكات والتعاون بين الفاعلين الاقتصاديين ونظرائهم المغاربة.

ثم، السيد الوزير، ولماذا لا يتم خلق مكاتب للمعلومات الشاملة الاقتصادية والتجارية والصناعية على غرار الشباك الوحيد، تتعاون فيه كل الوزارات المعنية بشكل جدي وحسب اختصاصاتها؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد عبد اللطيف معزوز، وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا للسيدة المستشارة على هذا السؤال الوجيه.

أولا لابد أن أصحح بعض المعطيات، فكلمة ضعف في حد ذاتها هي كلمة يعني ما عندهاش دليل يعني (objectif)، هذا حكم مسبق، ضعف كذا وضعف كذا، كاين هناك أرقام ودلائل.

فالدبلوماسية الاقتصادية للحكومة تتم بتنسيق مع جميع القطاعات الحكومية المعنية، من تجارة وصناعة وفلاحة وخارجية، وكذلك مع القطاع الخاص بالنسبة للعديد من القطاعات، وتتمحور بالأساس حول خمس محاور، غير باش نتفاهمو:

أولا، إبرام اتفاقيات تجارية وجبائية واستثمارية واتفاقيات التبادل الحر والعمل على تنفيذها، كنوقعو وكنخدمو وكنجريو باش نطبقو هاذ التوقيعات، من خلال تواجد مستمر في الدول المعنية، غادي نعطيكم أمثلة في هذا الإطار، اليوم المغرب باش نحيدو هاذ العقبات ونسهلو ونعطيو تنافسية أكثر للمنتوج ديالنا في الأسواق اللي نستهدفها، المغرب وقع اتفاقية تبادل حر مع 55 دولة، وعندو اتفاقيات تفضيلية مع 23 دولة أخرى.

ثانيا، عندنا تواجد مستمر في المحافل الدولية ذات الطابع الاقتصادي من (Euro Med) و(OMC) ، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، هذا لابد كيخص يكون فيه التواجد باش كنعطيو الآراء ديالنا، وكنحاولو نوجهو القرار للأمور اللي كتكون لصالح الاقتصاد المغربي، وكنعرفو في نفس المناسبة بالمعطيات ديال الاقتصاد المغربي والإمكانيات ديالو.

ثالثا، تنظيم العديد من التظاهرات الاقتصادية الدولية والجهوية داخل التراب المغربي، أنتما راه شفتو غير هاذ الأسبوعين الماضيين كانت ولله الحمد بلادنا زاهرة وناشطة بالعديد من التظاهرات الدولية بما في ذلك المنتدى الاقتصادي العالمي، اللي كانت مناسبة أننا عرفنا بالمغرب لدى العديد من الدول، تقريبا 100 ديال الدول اللي كانت حاضرة في هاذ...

رابعا، تنظيم معارض مهنية قطاعية متخصصة بالمغرب، اليوم أخذنا على أنفسنا على أننا نجعلو من المغرب واحد القاعدة ديال بعض القطاعات اللي اخترناها كقطاع لتنمية الاقتصاد المغربي، فلما ننظم المعرض الدولي للفلاحة في مكناس، هذا كنبغيو نعرفو بأن المغرب راه واجهة فلاحية دولية، لما كنظمو معرض البناء والأشغال العمومية في الدار البيضاء، راه في الدورة 13 ديالو، كاينة أكثر من 120 دولة تقريبا كنحضر في هاذ الشي.

خامسا، الحضور المباشر في الأسواق المستهدفة...

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

حزبنا الأصالة والمعاصرة في الوقت اللي طرح سؤال عليكم في هذا المضمار، بغا يبين لكم بأن ما موجداش داخل هاذ الديناميكية اللي احنايا مفروض علينا تكون الآن تناسق ما بين وزارة الخارجية ووزارة التجارة، لا يعقل بأن نمشيو، ملي تتقول الأخت الدبلوماسية الاقتصادية، عار بأننا نمشيو للسفارة وما نوجدوش فيها ممثل ديال وزارة الخارجية.

احنا تنشوفو الآن بأن كل الصفقات اللي دوزتوها، لأنه الناس اللي جاو عندنا، ماشي احنا اللي امشينا عندهم، لهاذوك الدول، السيد الوزير، قليل إلا الناس اللي هما جاو تربطوا عندنا، وعندهم شي صلة بنا.

إذا استثنينا الأوراش الكبرى اللي قايدها صاحب الجلالة، ما تنصيبوش وزارة التجارة قايمة بشي دور مهم، المعارض هذا شيء عادي، تتقوم به أصحاب المهن، ولكن احنا بغينا وزارة التجارة ديالنا تحزم وتحزم صباطها وتمشي للدول، وتكون ممثلة في السفارات وتمشي توجد أسواق، وأنت عارف، السيد الوزير، بأن أسواق كبرى تنتظرنا، وكان تيخصنا باش نكونو متواجدين فيها، بل خسرناها، كنا فيها احنا الأولين، ولكن السياسة الناعسة ديالنا خسرنا هاذيك الأسواق، السيد الوزير، علاش؟

لأننا الدبلوماسية الاقتصادية ما موجوداش وما حاضراش، وزارة التجارة ديالكم اللي بغيناها تكون متواجدة في جميع السفارات وفي جميع القنصليات، وهي اللي تكون تتبحث، وهي اللي تتعمل اتصالات مع المستثمرين اللي باغيين يجيو لعندنا، ما خصناش، السيد الوزير، نبقاو عاقلين إلا على فرنسا، فرنسا راه عيناها، راه كاينة أسواق أخرى اللي خصنا ندخلو لها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

أنا أعطيت بعض اللوائح، وغادي نكمل لأن السيد المستشار مشكور كيقول عدم وجود وزارة التجارة في السفارات، الهدف ماشي هو التواجد في السفارات، كيمكن لنا نديرو تواجد، وراه كاينين مستشارين تجاريين واقتصاديين تابعين للوزارة ديال الخارجية والتعاون اللي عندهم واحد العمل كيقوموا به، واحنا الآن كنوجدو واحد الهيكلة جديدة لفتح تمثيليات في أسواق معينة، نحن لا نريد الحضور الشامل في كل السفارات، عندنا أسواق مستهدفة ماشي غير فرنسا، وإلى شفتي راكم متبعين ربما الأحداث، أنا في هاذي 3 سنين مشيت لفرنسا 2 خطرات، ومشيت لإفريقيا 11 خطرة، مشيت لآسيا 3 الخطرات، فهمتي إذا كنا كنمشيو لشي بلاصة، مشيت لألمانيا، مشيت لانجلترا، وراه كاينة البعثة ديالنا في أمريكا اليوم، والبارح كنا في (...)، ماشي فرنسا بوحدها، فرنسا جد مهمة ولكن نحن نتجول، ولكن نتجول بحكمة ونتجول بدراسة، احنا كنتعاملو مع 175 دولة، ولكن الاختيار ديالنا كان على 25 دولة مركز، ومصنفة، الأسواق ما سميناها إستراتيجية نظرا لتواجد والأهمية ديال هذه الأسواق من الناحية

ديال الاستثمار، من ناحية السياحة، ومن ناحية ديال تسويق المنتوجات ديالنا.

فاليوم الوكالة الوطنية للاستثمارات فتحت شباك في إسبانيا وكتفتح في فرنسا وغادي تفتح في ألمانيا، احنا عندنا في السنة المقبلة برنامج لفتح شبابيك كذلك في أسواق معينة باش يكون تكامل بيننا وبين الوكالات الأخرى في هذا الميدان ديال ما يسمى عادة بالدبلوماسية الاقتصادية.

الدبلوماسية الاقتصادية هي اللقاء المباشر مع الزبناء، وهنا خصكم تعرفوا بأننا قمنا بعمل مباشر مع أكبر الشركات، كيمشيو ندقو عليهم وكنشوفو معهم العقود اللي نديروها باش يتم التسويق للمنتوج المغربي لدى هاذ الشبكات بكيفية مباشرة، فهمتي، ماشي نمشي نجلس في السفارة، راه ساهلة نجلسو في السفارات.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الله يخليك راه كاين نظام داخلي يحكم المجلس، الله يخليك نطلب من السادة المستشارين والسادة الوزراء يحترموه.. لا الله يخليك عندك 3 دقايق حاول تختزلها وراه الشاشة فيها الوقت بلا ما ندخلو في...

قبل أن ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير التجارة الخارجية، نرحب بممثلي برلمان الطفل، مجموعة مدارس الأفق وزان.

السؤال الموالي موجه أيضا للسيد وزير التجارة الخارجية، موضوعه ضرورة تنويع المنافذ التجارية المغربية، للمستشارين المحترمين السادة: عزيز الفيلالي، محمد ناصري، أحمد إبراهيم مامي، رفيق بناصر، جمال بنربيعة.

تفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز عزابي:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأخوات المستشارات،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

إن الوضع الراهن أصبح يفرض ويقوة متابعة دعم وتقوية العلاقات التجارية بين المغرب وجواره الإفريقي والعربي والإسلامي من جهة، وتركيز تجارته الخارجية على محاور أوربا أمريكا وآسيا من جهة أخرى، وذلك لإعطاء نفس جديد للعلاقات التجارية مع البلدان الإفريقية، وهذا يتطلب وضع إطار قانوني ملائم للقيام بأنشطة انتعاشية منتظمة.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي التدابير التي تنوي الحكومة القيام بها من أجل تنويع المنافذ التجارية، خاصة ولوج سوق البلدان الإفريقية؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد المستشار.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هذا السؤال هو تكملة للسؤال السابق، وهو يرتكز بالخصوص على التعامل مع بعض الأسواق، والسيد المستشار يخص بالذكر الأسواق الإفريقية والأسواق العربية.

فكما تعلمون وكيف سبقت الإشارة أن اتفاقيات التبادل الحر، هاذي كتوضع واحد الإطار، هاذ الإطار كيعطينا أسبقية وكيعطينا امتياز لدخول هاذ الأسواق بدون أداء الواجبات الجمركية داخل هاذ الأسواق.

لتعزيز هذا الموقع اللي كيربطنا مع 55 بلد، اخذينا المبادرة بتنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون للدخول في نقاش مع الدول الإفريقية، خاصة دول اتحاد غرب إفريقيا ودول الوسط الإفريقي (UEMOA) و(CEMAC)، وكان من خلال الزيارة اللي قمت بها السنة الماضية مرتين لهاذ الدول في إطار القافلة التصديرية اللي قمنا بها، كانت مناسبة أننا نعاودو نتذاكرو على هاذ الاتفاقيات، والهدف منها هو أن يكون عندنا امتياز لدخول هاذ الأسواق من خلال الاستثمار ومن خلال كذلك التصدير.

كذلك قمنا باقتراح مشروع لهاذ المجموعات وهاذ المشروع ديال الاتفاقية راه في طور الدراسة من طرف مجموعة إفريقيا الوسطى وتم توقيع المشروع بالأحرف الأولى بالنسبة لدول إفريقيا الغربية (UEMOA) .

كذلك لابد نذكرو على أن الاستثمار العمومي بالنسبة لتنويع الأسواق، علما أن الصادرات والاستثمار هي عملية ديال الخواص، فالدولة كتصاحب من خلال السياسة وهاذ السياسة هي السياسات القطاعية اللي تم التكميل ديالها من خلال سياسة ديال الرفع من الصادرات اللي نهجتها وزارة التجارة الخارجية.

الحكومة باش تواكب هاذ الشي رفعت من الإمكانيات المالية المسخرة لهذا الغرض، فكنا بالنسبة لغير الصادرات كانت عندنا 150 مليون كميزانية شاملة لترويج الصادرات في 2008، في 2010 كانت عندنا 400 مليون غير الصادرات دون احتساب السياحة أو احتساب الاستثمار.

سنة 2011 هاذ 400 مليون ستزكى بصندوق خاص بالنسبة للقارة الإفريقية اللي هو ديال 200 مليون ديال الدرهم لتشجيع الاستثمار والتسويق في الأسواق الإفريقية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير على العرض ديالو، كذلك لا نشك في مجهودات الوزارة، فالمنافذ الجديدة اللي تنطلبو من السيد الوزير، خاصة الأزمة العالمية والانخفاض الذي وقع من أجل الاستثمارات وهذا.

نشكر السيد الوزير لإبرام اتفاقيات مع مجموعة من الدول، كذلك التبادل الحر، وتنشكرو وزارتكم على هاذ التظاهرات الاقتصادية الدولية للتعريف بالمنتوج المغربي، كذلك بالنسبة للمعارض الدولية، والأهداف هي واحدة أنه التعريف أو تسويق المنتوج المغربي في جميع القطاعات خاصة الفلاحة والصناعة التقليدية والصناعة الحديثة.

بدوري أقول للسيد الوزير مشكور أنني حضرت في بعض الدول، هناك سفراء يمثلون وزارة التجارة الخارجية، وكذلك وجدت السيد الوزير شخصيا من أجل الاستثمارات ومن أجل السياحة في المغرب، والهدف هو التسويق والمعارض وإنعاش الصادرات.

تنشكروا السيد الوزير على ما قام به فيما يخص الصادرات اللي رفع الرقم من 150 مليون درهم إلى 400 مليون، ونتمنى أنه يكون ارتفاع جد مهم في السنوات المقبلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

أنا ليس لدي تعقيب، ولكن بغيت نزيد غير بعض المعلومات، هو أن إذا اخذينا دجنبر 2009 إلى دجنبر 2010 يعني 13 شهر، بالنسبة للقارة الإفريقية بوحدها سنكون قد زرنا كيف قلت 10 بلدان إفريقية جنوب الصحراء، منظمين بذلك 4000 لقاء بين الفاعلين المغاربة ونظرائهم في القارة الإفريقية جنوب الصحراء.

كذلك من خلال هذا العمل تم عقد صفقات في حينها وتم كذلك فتح مقاولات مغربية في مالي، في دكار، كذلك في غينيا الاستوائية.

فهاذو كانت نتائج ملموسة في وقت وحينه، والمؤشر اللي هو مهم هو إذا اخذينا بالنسبة لقارة إفريقيا، واليوم راه نحن نحسد على سياستنا في القارة السمراء، هو أن الصادرات نحو القارة الإفريقية كانت في سنة 2000 تمثل 4% من الصادرات ديالنا، اليوم كتمثل 11% من الصادرات عوض 4%، هذا كيعني أن العمل يعني الترويجي اللي قمنا به أعطى واحد النتيجة، لأن أولا كاين واحد الرفع ديال الصادرات اللي ارتفعت ب 23% سنة 2010 مقارنة مع السنة الماضية، والتموقع ديال إفريقيا في الإرتفاع هو 11% عوض 4%.

فهادو أرقام اللي كتدل على أنه كاين واحد السياسة، وهذه السياسة راه غادية في النجاح، عوض واحد التراجع ديال نسبة الأرقام ديال الأسواق التقليدية خاصة السوق الأوربية اللي تراجعت لصالح آسيا، لصالح كذلك أمريكا، فكاين تنويع في الأسواق وتنويع في البضائع والخدمات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

الآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة حول معضلة الرشوة، للمستشارين المحترمين السادة: خيري بلخير، إدريس الراضي، الحسن سليغوا، احماد أبرجي، عبد العزيز بوهدود، فليتفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال.

المستشار السيد خيري بلخير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

يتوفر المغرب على ترسانة قانونية مهمة في مجال محاربة الرشوة، تم تتويجها بتأسيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، والتي يترأسها السيد الوزير الأول، ورغم ذلك فمازالت الرشوة تنخر الإدارة المغربية.

السيد الوزير، بهذه القوانين وبهذه الترسانة واش باقيين حنايا كنتظرو الحكومة آش غادي تدير لنا في الرشوة؟ لأن الوضعية الحالية اللي وصلنا لها أن في المغرب حتى أصبحت عادية، وهذا التخوف لأن بعض الأمور التي تقع في عدة مجالات، وبالخصوص في الهيئات الدولية لمحاربة الرشوة، اللي كترتبنا كل سنة في المراتب الأخيرة في هذه المنظمات والمنتظمات الدولية كذلك، هذا يؤثر على المناخ الاقتصادي وعلى أن باش نجلبو ونعطيك على سبيل المثال أن الآن الرشوة بالخصوص الصغيرة والمتوسطة في تصاعد، وعلى سبيل المثال في الصفقات، ولا رخصة السكن ولا رخص التعمير راه ما كاينش، لأن علاش كاين تعجيزات اللي كتديرهم والإدارة تبتز المواطن باش يعرف أنه لابد يكون هناك مقابل، هذا الشيء كيرجع لاش؟

من الإدارة، كون كانت الإدارة فيها الشفافية مغاديش تبقى الرشوة بهذا التصاعد، على سبيل المثال الآن كنقول بأن احنايا الآن مراهنين على جلب واحد العدد ديال السواح، أنا شفت بنفسي أن السواح الأجانب يجيو في القطار إلى الدار البيضاء محطة القطار المسافرين، سيارة الأجرة أمام رجال الأمن والابتزاز كيبتزوا المواطنين ورجال الأمن واقفين قدامهم لأن كاين

عندهم حتى هما الحصة ديالهم تما، ولهذا هذا راه عار علينا أننا نبقاو ننتظرو هذه المدة الزمنية واحنا دائما نتكلم سوف نعمل سوف نعمل.

وشكرا السيد الوزير إذا كان الجواب مقنع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد سعد العلمي، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا لا بد أن أشكر السيد المستشار المحترم على تقديمه للسؤال، فتقديم السؤال في حد ذاته يستحق الشكر.

أود أن أقول بأن القضاء على الرشوة هذه مسألة ما غادي يمكن لأي مسؤول يجي يقول بأنه قادر عليها بقدرة قادر، الرشوة واحد الداء مستعصي، متمكن، قديم، منتشر ومتجدد ومحدد كذلك للتنمية في البلاد وللقيم ديال المجتمع ديالنا، وبالتالي إذن فهي واحد الداء يتطلب العلاج، والعلاج يحتاج إلى وقت كاف لأنه علاج يبتدئ من التنشئة والتربية والتحسيس، وينتهي بالعقاب والردع والمساءلة، وكاين ما بينهم من إجراءات وتدابير كثيرة ومتعددة ينبغي القيام بها.

بلادنا نعم تعاني من الرشوة مثلما تعاني دول أخرى من هذا الداء، فهو منتشر في كل العالم، ما عندنا علاش نقولو بأننا في مؤخرة الدول في الترتيب، ما احناش شي في المقدمة، ما احناشي في المؤخرة، احنا واحد البلاد اللي واعية بهذا الداء ومتصدية له بجميع الوسائل المتوفرة لها، وما بقاشي أكثر أن جلالة الملك محمد السادس نصره الله نبه إلى هذا الداء، ودعا إلى مواجهته، وأعطى تعليماته باتخاذ عدد من التدابير اللي تم اتخاذها، في المجال المؤسساتي، في المجال التشريعي، في المجال التنظيمي، وفي غير ذلك، ولكن ورغم هذه الترسانة التي توفرت لبلادنا ورغم هذه المكاسب التي حققتها بلادنا فمازال أمامنا طريق ينبغي أن نقطعه.

والقضاء على الرشوة ليس مسؤولية الحكومة وحدها، أية حكومة كانت، هي مسؤولية المجتمع بمجموع فعالياته، هي مسؤولية الأحزاب السياسية، هي مسؤولية الهيئات النقابية، هي مسؤولية الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، هي مسؤولية المجتمع المدني، هي مسؤولية الإعلام، ينبغي أن تتضافر جهود جميع هؤلاء للقضاء على هذا الوباء، اللي هو عار في جبيننا ويجب أن نستشعر بأن واجبنا جميعا هي أن نعمل على القضاء على هذا الداء وهذا العار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد خيري بلخير:

شكرا السيد الرئيس.

نعرف حقيقة أن المسؤولية ديال الجميع، ولكن الآن نعرف أن في جوابكم فيه تهرب من الواقع، أن مازال عاد تنقلبو، مازال تنديرو، راه هاذ الشي راه كاين وراه ملموس والرشوة راه كتزاد، ما شي في تناقص السيد الوزير، ما شي كنوجه لكم، كنوجه للحكومة، لأن الإدارة المغربية هي التي كتجعل المواطن باش تبتزو باش يعطي الرشوة، والمواطن مغلوب على أمره.

ولهذا، السيد الوزير، إلى كانت الحكومة عندها إرادة راه غادي لا بد نقصو، احنا ما كنقولوش راه غادي نقضيو، احنا بغينا المغرب يكون مع سائر الدول اللي بحالنا بحالهم، راه احنا أكثر منهم في الرشوة، هذا واقع لا تتهرب منه، خصنا كفاش نحاربه، خصكم تعطيونا أنتما كحكومة، لأن كمواطن ما يمكنش يمشي للإدارة يحاسبها، بأي صفة؟

ولهذا أطلب من السيد الوزير، من الحكومة، إلى كانت شي إجراءات اللي غادي تعطي الثمار ديالها، مادا بك في الرد ديالكم أقنعنا به، أما إلى كان غير كلام اللي احنا كنسمعوه، هذه مدة واحنا كنسمعو نفس الجواب، وأستسمح، السيد الوزير، هذا الكلام سمعناه مرارا حنا بغينا الملموس، الملموس مازال ما شفناهش، السيد الوزير، و هاذ الشي اللي واقع في المغرب كارثة في الرشوة، نقولها بكل صراحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

أولا الإرادة هي إرادة متوفرة وعلى جميع المستويات، إرادة المغرب ملكا وحكومة وشعبا في التصدي للرشوة.

ثانيا، العمل الملموس، وأعتقد السيد المستشار بدون شك أنت كتبع الأحداث في البلاد، في الأسبوع الماضي صادق مجلس الحكومة على برنامج يتضمن تدابير عملية وملموسة وقابلة للتطبيق داخل المدى القريب، أي خلال سنة، وكلها إجراءات ملموسة ومحددة ومدققة، وتم الإعلان عنها وسنشرع في تنفيذها تعزيزا للإستراتجية اللي أخذتها الحكومة، وتعزيزا للعمل اللي كتقوم به الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، واللي هي كانت موضوع ديال السؤال ديالك، واخا عممت السؤال فيما بعد.

الإرادة متوفرة والأدوات كاينة، ويكفي على ذلك أن المغرب وقع على اتفاقية الأمم المتحدة ديال مكافحة الفساد، وبالتالي أصبح ملتزما كذلك أمام العالم بمجموعه على تنفيذ مقتضيات هذه الاتفاقية، وراه احنا الآن منخرطين في آليات التقييم الذاتي اللي من خلالها كنجاوبو على ما تم تنفيذه في إطار تنفيذ هذه الاتفاقية.

إذن حنا محاسبين أولا أمام ضمائرنا، ومحاسبين كذلك أمام ملكنا وشعبنا، ومحاسبين كذلك أمام العالم اللي الآن كل العالم يسعى إلى القضاء على الرشوة، والمغرب منخرط كامل الانخراط في هذه المعركة، وغادي نوصلو إلى تحقيق النتائج بإرادة شعبنا والخيرين من أبناء شعبنا اللي غادي ينخرطوا في هذه المعركة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الموالي موجه أيضا للسيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة، وموضوعه تقييم نتائج العمل بالتوقيت المستمر بالإدارات العمومية والجماعات المحلية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد مصطفى الرداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين المحترمين،

الأختين المستشارتين،

الإخوة المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

لقد مرت على تطبيق العمل بالتوقيت المستمر بالإدارات العمومية والجماعات المحلية مدة طويلة، ولهذا نعتقد في فريق الأصالة والمعاصرة أنها مناسبة لتقييم حصيلة العمل بهذا النظام ومدى نجاعته من خلال تأثيره على ظروف اشتغال الموظفين وكذا معرفة حجم التقليص من النفقات واقتصاد الطاقة وانعكاسها على ميزانية الدولة.

كما أن المواطنين، ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة، معهم قد بدوا يشتكون من ضعف مردودية الإدارة العمومية تحت وطأة هذا التوقيت الذي أصبح من بين نتائجه المستوى الضئيل للخدمات المقدمة، فضلا عن تعطيل مصالح المواطنين، خاصة في فترة ما بعد 12 زوالا أي فترة وجبة الغذاء، هذا في الوقت الذي حرصت فيه الحكومة من خلال تطبيق العمل بهذا التوقيت على عقلنة وتحسين أداء المرافق العمومية، وهذا النظام قسم الإدارة إلى صنفين من يعمل به ومن لا يعمل به.

لذلك نسائلكم، السيد الوزير، ما هو تقييمكم لحصيلة العمل بالتوقيت المستمر؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال، وفعلا مثل هذا السؤال أصبح الآن يطرح من خلال ما يلاحظ من غياب بعض الموظفين في وقت محدد، وهو الوقت الذي يقال أنه الوقت المخصص للغذاء.

أود أن أقول أنه قبل اعتماد نظام التوقيت المستمر، سبق ذلك إجراء دراسة أكدت جدوى اعتماد هذا النظام، كما أنه بعد مرور سنتين على اعتماد هذا النظام، والنظام اعتمد منذ سنة 2005 أي منذ 5 سنوات، أجريت دراسة أخرى وقد بينت نفس النتائج، وهي إيجابيات اعتماد هذا النظام في إطار التوقيت المستمر للإدارة العمومية.

ولكن مسألة الغياب في منتصف النهار، هذه ظاهرة أعتقد أنه ماشي نظام التوقيت المستمر بوحدو مسؤول عليها، لأنه على أي حال غياب بعض الموظفين، والحمد لله هم قلة، ناتجة عن عدم الانضباط، ناتجة عن عدم قيام رؤساء الإدارات بدورهم في التدبير الحازم للمرافق التي يشرفون عليها، وبالتالي إذن فالعلاج ماشي فقط في إعادة النظر أو في تعميق الدراسة لنظام التوقيت المستمر، وهذا ما نقوم به حاليا، هناك حاليا دراسة تجري من طرف مكتب دراسة مختص حول تحسين شروط التوقيت المستمر بالإدارة العمومية.

وفي هذا الإطار كيبان ونقولو كاع التوجهات، في هاذ الإطار كيبان بأنه الأسئلة المطروحة هي المرتبطة بتحديد الساعة المخصصة للاستراحة، اللي عادة كيتناولوا فيها الموظفين وجبات الغداء، فمن جهة كاين نصف ساعة فقط هي المحددة لذلك، ومن جهة ثانية التوقيت ديال هاذ النصف ساعة غير معروف، وبالتالي بين 12 حتى ل 2 كوليو في واحد الوقت ديال الإبهام، اللي جاء الوقت باش يزول وتولي ساعة الاستراحة معروفة لدى المواطنين جميعا، متى تبتدئ ومتى تنتهي، حفاظا على حسن سير المرافق العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد علال عزيوني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

السؤال ديالنا كان واضح، السيد الوزير، على أنه كنا نسائلكم على مدى نجاعة هاذ التوقيت المستمر بالنسبة لسنوات اللي هما قبل، ما اعطيتوناش أرقام باش يمكن لنا نديرو واحد التوازن ديال الوقت الآخر ودابا، وانتما اعترفتو على أنه كاين واحد التوقيت اللي هو تيتعرف بأنه المواطن مكيلقاش اللي كيستاجب معه، واحنا المغرب فتح واحد مجموعة الأوراش الكبرى اللي كيراهن عليها، والجالية المغربية كتجي وواحد المجموعة

ديال الإضرابات في واحد المجموعة ديال الأوقات اللي مكنلقاوش كاع المخاطب في جميع الإدارات.

احنا كان سؤال ديالنا باين وواضح على أنه هاذ التوقيت المستمر ما لاقش بالمغاربة، راه كيتصنتوا وكيتبعوا السؤال ديالنا وكيتبعوا الجواب ديالكم، على أنه لا يليق بهم وكيتعطلوا لهم واحد المجموعة ديال الملفات ديالهم حتى تتولي السؤال اللي كان قبل منا كيهضر على الرشوة، اللي بغا الملف ديالو يمكن تيتعاطى لهاذ الأشكال.

ولا ننفي أنه كاين واحد المجموعة من المواطنين اللي عندهم الغيرة وعندهم الاستقامة ديالهم، مكنفيوهمش، ميمكناش نعممو، ولكن الجل تيخلي الفيستا ديالو لاصقة في الكرسي وكيقول لك ها هو جاي، وكيبقى المواطن جالس تما.

لهذا تنطلبو على أنه هاذ التوقيت المستمر خص يتعاد فيه النظر بواحد الشكل جدري وبواحد الحزم ويتحمل فيه المسؤولية اللي داروا واللي كيدافع عليه حتى هو يقلب على الحل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

لو كنا في مجال آخر غير الأسئلة الشفوية لكنا أعطينا التفاصيل الكاملة، ولكن لا أعتقد أنه الأرقام المتعلقة بدراستين كبيرتين يمكن أن تقدم في 3 دقائق، ولكن السيد المستشار المحترم يمكن نعطيك النتائج ديال الدراسات اللي أجريت، واللي كلها، بكل موضوعية، كتبين الجدوى ديال اعتماد نظام التوقيت المستمر، ولو كان غير لائق ما كانش معظم دول العالم تعتمد نظام التوقيت المستمر حاليا.

احنا هذا نظام ماشي بوحدنا كنعتمدوه، وبالتالي نقول أنه نظام لائق أو غير لائق، أولا الدراسات أثبتت أنه لائق، ثانيا أنه تطبيق من طرف غالبية دول العالم، وبالخصوص الدول المتقدمة يبين بأنه لائق.

اللي كيخص وهو تحسين شروط تنفيذ وتطبيق هذا النظام وملاءمته مع الواقع المغربي، احنا مشكلتنا ثقافية، المغاربة عندهم الوجبة الرئيسية هي الغذاء، وفي الدول الأخرى ما بقاش الغذاء هو الوجبة الرئيسية، ولات الناس تتاخذ أكلة خفيفة في الغذاء وكتفطر مزيان وتتعشى مزيان.

إذن مسألة ثقافية، واش غادي نستاطعو نغيرو سلوكاتنا، نغيرو ثقافتنا، هذا هو المطروح، وإلا بالتالي هاذ نصف ساعة نردوها ساعة، ونخليو الناس تمشي تاكل الطاجين، وترجع تكمل الخدمة ديالها، ولكن يكون معروف وقتاش كوقفو ووقتاش نبداو الاستراحة ووقتاش كنتهيو، احتراما لمن يرتاد الإدارة، باش كيعرف أنه كاين في واحد الوقت راه ما غادي يلقى مع من يتكلم في الإدارة، وبالتالي ما يمشيش للإدارة باش ما يبقاش يدور في الكولوارات ديال الإدارة، أعتقد هذا هو اللي مطلوب الآن من أجل تحسين أداء الإدارة في هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

الآن ننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع الماء والبيئة، وعددها 4 أسئلة، السؤال الأول موجه إلى السيد كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة، موضوعه النظام الأساسي الخاص بموظفي وكالات الأحواض المائية، للمستشارين المحترمين السادة: خديجة الزومي، النعم ميارة، عبد السلام اللبار، كافي الشراط، عبد العزيز العزابي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيد الوزير، كما هو معلوم حسب وبموجب القانون 10.95 المتعلق بالماء، تم إحداث وكالات الأحواض المائية على مراحل متقطعة 97، 2002، 2008، وحسب الفصل 21 من هذا القانون القاضي بإحداث هذه الوكالات المائية، فإنه يتعين وضع نظام أساسي خاص بموظفي الوكالات حسب التشريع الجاري به العمل بالنسبة لموظفي المؤسسات العمومية، إلا أنه وبعد مرور كل هذا الوقت، لم يتم بعد إصدار نظام أساسي رغم مزاولة هؤلاء المستخدمين (الموظفين) لمهام واختصاصات هذه الوكالات.

وفي هذا الإطار، فإن موظفي القطاع الذي تسهرون عليه قاموا بعدة حركات احتجاجية لرفع هذا الحيف والمطالبة بالإسراع لإخراج هذا القانون إلى الوجود، يرقى على الأقل لأدنى طموحات هؤلاء المستخدمين الموظفين الذين يبذلون قصارى جهودهم في خدمة هذا القطاع الحيوي والهام لتحقيق أهداف إستراتيجية جديدة.

وبناء على كل هذا، السيد الوزير، نسائلكم متى سيتم وضع أو إخراج نظام خاص بموظفي أو مستخدمي وكالات الأحواض المائية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد الكبير زهود، كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيدة المستشارة على طرحها هذا السؤال المتعلق بموظفي وكالة الأحواض المائية أو موظفي قطاع الماء، وكما تفضلتم وذكرتم بالأهمية التي يمتاز بها هذا القطاع بكونه يدبر أحد القطاعات الحيوية، ألا وهو الماء وما يترتب عن ذلك من أمن مائي وحساسية هذا الموضوع، وهذا الذي حدا بالسادة نواب الأمة المحترمين أن صوتوا على هذا قانون الماء 10.95 بالإجماع سنة 1995، اللي جاب وكالة الأحواض المائية، هاذ المؤسسات العمومية اللي غادي تمكن، وفعلا بدات تمكن بلادنا من إنجاح عميلة التدبير المندمج لهذه المادة الحيوية.

فمن طبيعة الحال هذا القطاع الميزة ديالو الأساسية هو العناية السامية ديال صاحب الجلالة لأنه دائما هذا القطاع كان تيحظى بهذه العناية، وكذلك هذه المادة الخام اللي اللي تيوفرها أطر وموظفو ومستخدمو هذا القطاع، والكل يعلم بأنه كاين هناك اعتراف دولي لما ينجزه قطاع الماء ببلادنا، وخير دليل على ذلك هو تخصيص المجتمع الدولي لجائزة الحسن الثاني الكبرى للماء.

أريد أن أزف للسيدة المستشارة الخبر بأنه فعلا هاذ القانون راه اليوم تمت المصادقة عليه، وأشر عليه من طرف كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة وكذلك السيد وزير الاقتصاد والمالية، وبطبيعة الحال بعد أن أخدنا بعين الاعتبار آراء الموظفين ومستخدمي هذه الوكالات، والآن المصالح المركزية ديال إدارة هندسة المياه هي الآن بصدد وضع الترتيبات العملية للشروع في تنفيذ هذا الاتفاق الذي مر وصادقت عليه كذلك المجالس الإدارية ديال وكالة الأحواض المائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الوزير.

إذن نزف بشرى توقيع هذا النظام الأساسي، وطبعا بعد احتجاجات كبيرة، وبعد نضالات أكثر من 13 سنة، وطبعا يدخل هذا في الإستراتيجية الكبرى التي تنهجونها في سياسة الماء، وهذا شيء يحفز المستخدمين على القيام بواجبهم على الأقل بعقد ازدياد لهذه الوكالة التي كانوا يعملون وهم لا يعرفون هل هم ينتمون إلى الوظيفة العمومية أو إلى مؤسسة عمومية؟

ولكن، السيد الوزير، دائما تعرفون أن النقابيين طموحاتهم لا تنتهي ولا تقف، حيث نقول هل سيعتبر بأثر رجعي ومتى سيبدأ التطبيق؟ لاسيما السيد الوزير وأن هذه النقطة، نقطة القانون الأساسي كانت ضمن النقط المدرجة في الملف المطلبي الذي رفع من طرف المركزيات النقابية التي أعلنت على الإضراب الإنذاري ليوم غد؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة، فالآن القانون هو غادي يتنفذ، الأثر الرجعي هو شيء يستحيل أن يدرج، وأنتم تعلمون ذلك بكون أنه لا يمكن أن نرجع إلى الوزراء القدامى باش يوقعوا معنا هذا، كاينة استحالة يعني إدارية محضة، جعلت بأنه هذا الأثر الرجعي غير قابل، لكن أنه هذا القانون الأساسي هو قابل للتحسين المستمر على غرار المؤسسات العمومية الأخرى، وعندنا مؤسسة عمومية مرجعية كالمكتب الوطني للماء الصالح للشرب ومؤسسات تعمل في هذا القطاع، والأمل أنه غادي يكون إن شاء الله كبير باش نحسنو هذا تدريجيا، ويكون قانون أساسي في مستوى التحديات التي يرفعها هذا القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني الموجه للسيد كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة، موضوعه تأثيرات التقلبات المناخية على القطاع الفلاحي.. يؤجل السؤال.

السؤال الثالث الموجه للسيد كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة، موضوعه الأضرار البيئية الناجمة عن وحدات التصنيع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد مصطفى التومة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

تعرف العديد من المناطق في بلادنا وضعا بيئيا كارثيا، أصبح المواطن معه مهدد في صحته وسلامته وأمنه الغذائي والبيئي من جراء تلوث الهواء والماء، وازدياد الآثار السلبية الناجمة عن أحواض المياه العادمة التي تفرزها المعامل، والتي تؤثر بشكل سلبي على المزروعات الفلاحية وعلى الفرشة المائية.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير اللازمة للحد من تدهور جودة الماء والهواء بالمناطق المحاذية للمعامل وتعويض الفلاحين الذين تضرروا من هذا التدهور البيئي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال حول الوضع البيئي ببلادنا بصفة عامة، والكل يعلم والمتتبعون كذلك أن هذه الدورة التشريعية هي دورة بيئية بامتياز، بحيث أنه عندما افتتح جلالة الملك نصره الله هذه الدورة التشريعية جاء بتوجيهات واضحة بخصوص النهوض بالوضع البيئي ببلادنا، ترجمت في التصريح الحكومي بأهداف مرقمة، وشرعت الحكومة في تنفيذ برنامج هام، مضمونه هو تأهيل بيئي بمختلف الجهات، وكذلك وضع إستراتيجية للحفاظ المستدام على البيئة، وهذا بغية الانخراط التام في تنفيذ إستراتيجية للتنمية المستدامة.

هذه هي المكونات ديال هذا الإستراتجية الكبيرة التي بدأت تنهجها بلادنا، وكما تتبعتم جاء الخطاب الملكي لعيد العرش، وحث الحكومة على إعداد ميثاق وطني للبيئة، والآن الحكومة بصدد ترجمته إلى قانون إطار، سيتضمن كل المحاور التي ستنفذها الحكومة كسياسة عمومية بيئية.

فيما يخص هذا التأهيل البيئي هو يتطرق لهذه المجالات التي أشرتم لها، السيد المستشار المحترم، وأذكر بعض الأمثلة: هناك البرنامج الوطني لتطهير السائل، الذي تمت مراجعته على ضوء ما أشرت إليه، بحيث أنه هذا البرنامج التكلفة ديالو 43 مليار ديال الدرهم لوضع 261 محطة لمعالجة هذه المياه، وعدد المحطات الآن اللي أنجزت هي 81، وما هو في طور الإنجاز 48، وهناك 132 في أفق 2014، هذا الأفق ديال 2014 -2015 هو الأفق اللي تم الاحتفاظ به باش ننتهيو من هذه العملية ديال التأهيل البيئي.

التأهيل البيئي يعني في المصطلح البيئي هو الرجوع بجميع المؤشرات البيئية إلى ما دون ما هو يشكل ضرر على صحة الإنسان وعلى الوسط الطبيعي.

كذلك هناك المخطط الوطني لمعالجة النفايات وتدبيرها، واللي الكلفة ديالو كذلك 40 مليار ديال الدرهم، أعطي بعض الأمثلة، والمتتبعون يلاحظون ذلك، أنه شرعنا في فتح مطارح مراقبة بجميع الجهات، الآن أنجزنا 11 مطرح للنفايات مراقب، وهناك 5 في طور الإنجاز، وكذلك برامج مهمة لإعادة تأهيل هاذيك المطارح العشوائية والتي مياهها الملوثة تنفذ إلى المياه الجوفية، وهناك برنامج مهم لمحاربة التلوث الصناعي، وتندعمو الوحدات الصناعية باش يكون عندها محطات معالجة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مصطفى التومة:

شكرا السيد الوزير على ما جاء في ردكم، لأنه الإشكالية حقيقة الحفاظ على البيئة هي مسؤولية الجميع، كلشي يتحمل المسؤولية ديالها، ملي طرحنا المعامل الصناعية، هي الإشكالية ديال الجميع، لا ديال الجماعات المحلية ولا الوزارة المعنية بالأمر، لأنه المستثمر يعمل أي استثمار خارج الإطار الطبيعي، أي في أي قرية، تياخذ تيدير المعمل ديالو، يلوث البيئة، يأخذ المياه من الآبار، وينتج مواد سامة، ما هي السياسة؟ لأنه تقريبا خصكم مراقبة قبلية وبعدية، لأنه حدو تياخذ الرخصة (les dérogations) الاستمتياز، هذا هو خطير كثير، هذا هو بيت القصيد لأن المشكل تتحمله الجماعات، الجماعة ما عندهاش إمكانيات، تترخص إداريا، تتعمل المعمل، تيبدا ينتج، قلة الإمكانيات، من المسؤول؟

بغيتي نعطي أمثلة، نعطي أمثلة، الأمثلة منطقة الشاوية ورديغة، منطقة برشيد المياه العادمة، هاذي راه كلشي اللي تيستعمل الطريق السيار يلاحظ ما يلاحظ، بلا الدخول في متاهات أخرى.

مناطق الجرف الأصفر، تضرر الفلاحة، كاين بزاف ديال (les dégagements de CO_2)، حتى الفلاحة ما كتصلح في هاذيك المناطق، ونسجل بإيجاب المطارح المراقبة، ونبغي هاذ النموذج كما درتوه في خريبكة، تشكرون عليه أحسن شكر، لأنه هاذ المجموعة بدلت المنظور ديال التدبير المفوض، مجموعة الجماعات تسير هاذ المطرح هذا، هاذو مسائل إيجابية.

وهذا المجال في البيئة، نظرا للإستراتيجية اللي قلتو، السيد الوزير، للتنمية المستدامة، خص إمكانيات توجه لجميع الأطراف المعنية بالأمر، راه ما شي مسؤول واحد اللي تيتكلف بها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:

اللي يمكن أن أضيف أنه بالنسبة لهاذ المشاريع الجديدة راه منذ بداية سنة 2010 مبقاش هذا ممكن، لأنه ولى دائما المشاريع الجديدة خاضعة لدراسة التأثير على البيئة، واللجان الجهوية واللجن الوطنية اللي تشتغل، وعندها واحد العدد ديال النصوص، وما يمكنش شي مشروع ينجز إلى ما كانش عندو القابلية البيئية، هي واحد الشهادة تسلمها الإدارة، لا على المستوى الجهوي ولا على المستوى المركزي، وتيخصها تكون محاطة بجميع الشروط لضمان السلامة البيئية.

كذلك بالنسبة لبرشيد، فهناك ما يسمى بـ (FODEP)، هو غادي يمول واحد 5 مشاريع تما اللي هاذوك المحطات غادي يمكن أنه يتنجزو، ما غاديش يبقاو هاذيك المياه تمشي للمحطة ديال برشيد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث الموجه إلى السيد كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة، موضوعه بناء السدود، للمستشارين المستشارين المحترمين السادة: عبد القادر أقوضاض، عبد الحميد السعداوي، أحمد الجوهري، بناصر أزوكاغ، إبراهيم فضلي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

بسم الله الرحمن الرحيم،

يشكل موضوع الماء بالمغرب أحد أهم المواضيع التي تستأثر باهتمام واسع، وتثير انشغالا عميقا لدى الساكنة، وخاصة بالعالم القروي، إضافة إلى المسؤولين الذين يدركون المخاطر الإستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية التي قد تترتب عن ندرة المياه.

فرغم سياسة بناء السدود المتبعة منذ الستينات، فإن بلادنا من الدول المرشحة لتشهد نقصا في المياه خلال 15 سنة المقبلة بفعل النمو الديمغرافي وتنوع الأنشطة الاقتصادية وتزايد متطلبات الزراعة، الأمر الذي يفرض على الحكومة مواصلة الجهود من أجل المتابعة الحثيثة لسياسة تعبئة الموارد المائية.

فرغم ملء حقينة جل السدود خلال السنة الماضية، والتي يمكن اعتبارها سنة استثنائية من حيث التساقطات المطرية، حيث تجاوزت كل الأرقام القياسية بمختلف جهات المملكة، إلا أن هذا يعني أننا لسنا في مأمن من الخصاص الذي يمكن أن يعرفه المغرب خلال السنوات المقبلة، وقد جاء في التصريح الحكومي بأن الحكومة ستواصل تعبئة المياه السطحية بإنجاز 10 سدود كبيرة و60 سدا متوسطا وصغيرا في أفق 2012.

من هذا المنطلق، السيد الوزير، نسائلكم بعد مرور ما يقرب من 3 سنوات على التدبير الحكومي للشأن العام فيما يخص الدراسات التي قمتم بها من أجل إنجاز عدد السدود المصرح بها في التصريح الحكومي، ما هي الجهات التي ستستفيد من هذه السدود؟ أين وصل برنامج الأوراش الكبرى لتحويل المياه بين الجهات؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرحه هاذ السؤال.

بالنسبة لإنجاز السدود بصفة عامة، يمكن أن أقول بأنه كما تتبعتم بأنه المغرب الآن يتوفر على إستراتيجية جديدة في ميدان الماء، التي قدمت إلى جلالة الملك في أبريل 2009، وقدمت كذلك إلى السادة المستشارين المحترمين والسادة النواب داخل اللجن وكذلك في الجلسات العامة، وهاذ الإستراتيجية يمكن أن نلخصها في ميدان السدود بإنجاز في أفق 2030 ستين سدا كبير و1000 سد صغير ومتوسط وسد تلي، وكذلك إنجاز هاد المشروع ديال تحويل المياه الخامة، ذاك المياه اللي كتمشي للبحر بهدف تدبير جيد للفيضانات، وكذلك تحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة واستعمالها إلى آخره وشحن الطبقات المائية شحنا اصطناعيا، وكذلك تعبئة مياه الأمطار بالوسائل التقليدية كالخطارات وما إلى ذلك.

بالنسبة للتصريح الحكومي، قال بأن غادي ننجز 10 سدود كبرى و60 سدا صغيرا في أفق 2012، اليوم في هاد الوقت هذا أنجزنا 11 سد كبير، يعني هدف 2012 احنا فتناه بسد كبير، ولكن الظروف اللي جعلت أنه كاين هناك فيضانات وكاين هناك كذلك حاجة إلى بذل مجهود استثنائي، فهاد الهدف غادي نتعداوه لأنه هناك على الأقل 3 سدود كبرى مبرمجة ل 2012 وغادي نفوتو هاذ العدد.

بالنسبة للسدود الصغرى، كنا حددنا 60 سد، اليوم أنجزنا 56 سد صغير وكبير وهناك 15 أو 16 سد في هاد 2011 وكذلك 2012، وبالتالي فهاد الهدف غادي نتعداوه إن شاء الله، وكما تتبعتم هناك إشراف ملكي سامي على هاد العملية ديال السدود، ووصلنا منذ 2003 بدينا تنجزو تدريجيا ما يقارب 3 سدود كبرى في السنة، وهذا شيء لم يعرفه المغرب في السابق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

طبعا، السيد الوزير، احنا كنعرفو الأهمية ديال السدود، ولذا احنا وجهنا السؤال للحكومة على هذا الأساس، إلا أنه السدود طبعا كتخلينا نتفاداو الفيضانات ونوفرو ماء الشرب وماء الفلاحة.

طبعا سؤالنا كنا باغيين نشوفو هاد السدود اللي 60 سد صغيرة تلية... لأنه كاينة أماكن طبعا في الجنوب، كاين مناطق خصها الماء ديال الشرب

للناس، وحتى الفرشاة المائية ما كايناش، واش الحكومة كتفكر في شي أماكن في هاذ المناطق باش تحل المشكل ديال الساكنة فيما يخص الماء ؟

السؤال الثاني، وهو أنه احنا كنا دائما كنطالبو في جهة معينة في الشمال، كاين سد محمد الخامس اللي سمعنا منكم في اللجنة، السيد الوزير المحترم، على أساس أنه في 2008 في اللجنة ومسجلة بأنه منطقة ملوية غادي تشهد إنجاز سد في السنة المقبلة.

للأسف هاذ سنتين واحنا كنتظرو، ما شفنا حتى شي سد، علما أنه في الدراسة الخماسية ديال وكالة الحوض المائي ديال ملوية، كان مطروح 2 ديال السدود في هذه المنطقة، وأنتم عارفين الحالة اللي كيهضر عليها بالنسبة لسد محمد الخامس في المنطقة ديال ملوية لأنه حاليا من 730 مليون اللي كانت ديالو رجع دابا ل300 مليون، وهذا تيخلينا ما كانتش حتى شي ضمانات فيما يخص هاذ الموضوع ديال الماء في هذه المنطقة، وانتما عارفين هاذ العام راه مشات أكثر من 2 مليار اللي مشات للبحر، هذا باش تنلحو على أساس أنه تديروا واحد الضمانة لهاذ المنطقة فيما يخص الماء ديال الشرب والماء ديال الفلاحة، وهذا جد مهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:

بالنسبة لحوض ملوية، كما تعلمون، السيد المستشار المحترم، هناك سد الحسن الثاني اللي دشنو جلالة الملك نصره الله خلال هاذ السنتين اللي مضت، وهو من أحد أهم أكبر السدود بالمملكة، وهو تيراقب الحوض ديال ملوية كلو لأنه جا في البداية ديال حوض ملوية، وبالتالي المياه ديالو راه تمشي لمحمد الخامس ومشرع حمادي مباشرة، وكذلك كاينة مشاريع ديال حوض كرت، اللي هي الآن في الأطوار النهائية ديال الدراسة ديالها.

بالنسبة للسدود الصغرى، في الإستراتيجية جات باش تعالج واحد الإشكالية اللي كانت قديمة، هو التضامن ما بين السافلة وما بين العالية، إذن المناطق اللي عندها أكثر حظ هو المناطق الجبلية والمناطق اللي ما فيهاش السدود الكبرى والمناطق الصحراوية واللي فيها مناخ شبه جاف، هذاك الشي علاش كتلقى أنه التوجه كان هذه المرة لأسا الزاك، كان لطاطا، كان لأوسرد، كان لزاكورة، كان للراشيدية، كان لواحد العدد ديال الأقاليم ولأزيلال كذلك، إذن هاذو هما المناطق اللي عندها الأولوية، إلى ما كانش هاذ السدود الصغرى موجهة للحماية من الفيضانات، لأن الحماية ديال الأشخاص والممتلكات عندها الأولوية.

إذن هذا هما المعايير، وبالنسبة لملوية فهناك مشاريع مهمة، وكما تعلمون وكالة الحوض هي الآن بصدد وضع اللمسات النهائية على المخطط المديري ديال تدبير الموارد المائية بهاذ الحوض اللي هو غادي يحدد جميع المشاريع اللي غادي تنجز وكذلك الآجال ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته القيمة معنا في هذه الجلسة، والآن ننتقل إلى آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة، موجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية حول دعم ومواكبة الحرفيين، للمستشارين المحترمين السادة: زبيدة بوعياد، لطيفة الزيواني، أبو بكر أعبيد، امبارك النفاوي، محمد علمي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون،

في إطار إستراتيجية 2015 الهادفة إلى النهوض بقطاع الصناعة التقليدية وبالحرف والحرفيين، وكذا برنامج تحدي الألفية الرامي إلى مواكبة ودعم الصانع التقليدي، وعلى الخصوص حرف مثل الزليج والفخار، حيث عملت الوزارة، وبتعاون مع عدة شركاء، على عصرنة هذه الحرف، وذلك باستبدال الأفران التقليدية بالأفران الغازية، وذلك لتأهيل هذه المهن، وكذا الحد من سلبيات التلوث الناتج عن استعمال الأفران التقليدية، لكن رغم كل هذه المجهودات، لازال العديد من الحرفيين يشتكون من ارتفاع تكلفة الغاز المستعمل في الأفرنة المخصصة لطهو الخزف.

وعليه، نسائلكم، السيد كاتب الدولة، عن الإجراءات الكفيلة للنهوض بأوضاع هذه الفئة؟ وما هي مساهمة الوزارة في دعم الغاز المستعمل في الأفران المخصصة لطهو الخزف؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد أنيس بيرو، كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السادة المستشارات،
السادة المستشارين،

الاعتقاد بأن الفرن التقليدي أرخص من الفرن ديال الغاز، اعتقاد خاطئ، درنا واحد الدراسة مقارنة ما بين استعمال فرن الغاز وفرن تقليدي في 2 ديال المناطق، اخذينا واحد الفرن اللي فيه 5 متر مكعب، أولا الكلفة ديال الفرن الغازي في كل طيبة ما بين 800 إلى 1000 درهم، وبالنسبة للفرن التقليدي الكلفة ديالو ما بين 1400 و1600 درهم، إذا دخلنا فيها لعواد، دخلنا فيها النقل، دخلنا فيها ذوك العجلات المطاطية، دخلنا فيها (transport)، دخلنا فيها ذاك الرماد اللي خصو يتجمع، وعدد من التكاليف المرتبطة بالفرن التقليدي، ها النقطة الأولى.

النقطة الثانية، من ناحية السلامة، لا مجال للمقارنة من حيث السلامة ما بين الفرن الغازي اللي عندو كل المعايير ديال السلامة مع الفرن التقليدي، الفرن التقليدي هناك آثار وخيمة جدا على الصحة ديال الإنسان، المناطق اللي فيها استعمال الفرن التقليدي هي المناطق اللي كيرتفع فيها المرض بالربو، هي المناطق اللي كيرتفع فيها كذلك الإجهاض، إلى غير ذلك من الآثار الوخيمة جدا على الصحة ديال الصناع التقليديين، واللي الكلفة ديالها كبيرة جدا، وكذلك على الساكنة المتواجدة في ذاك الفضاء.

النقطة الثالثة، من حيث المردودية، الفرن التقليدي تقريبا 30 إلى 40% كيخرج مشقق أو ممرس، هذا إلى ما خرجش كلو مشقق لأنه صعيب عليه أنه يراقب العافية ديال الفرن التقليدي، في الوقت اللي الفرن ديال الغاز يمكن لو يراقب العافية، الفرن التقليدي يمكن يتعدى 700-750، يوصل إلى 800-850، ذيك الطيبة كلها مشات، إذن في الانطلاقة عندك 30 إلى 40% ديال المردودية امشات لو، في حين الفرن الغازي المردودية ديالو مرتفعة جدا، كتوصل 98-99%، وفي بعض الحالات إلى 100%، إذن لا مجال للمقارنة ما بين الفرن التقليدي والفرن الغازي.

لهذا بالنسبة للسياسة اللي كنمشيو فيها هو تشجيع الصناع التقليديين على التحول من الأفران التقليدية بآثارها الوخيمة على الصحة والمردودية إلى غير ذلك إلى الأفران الغازية.

وفي هذا المجال، هناك مجهود كبير ديال الدولة، اللي خصصت 40% تمويل ديال هاذ الفرن ديال الغاز كيعطيه صندوق ضد التلوث، بالنسبة لجوج مناطق فاس ومراكش 20% كيعطيها صندوق الألفية، مساعدة بدون رد، يعني ماشي كريدي، بقت لنا ذيك 40%، 20% يجيبها الصانع التقليدي و20% تفاوضنا مع الأبناك باش يعطيوهم نسبة الفائدة الأقل في السوق.

إذن كل الشروط مواتية ومناسبة لكي نتحول من فرن تقليدي بآثاره الوخيمة إلى فرن غازي ومردوديته المرتفعة، إلى جانب كل ما نقوم به من حيث التصاميم، من حيث الفضاءات، من حيث البنية التحتية، إلى غير ذلك... اللي تيمشي في الاتجاه ديال الرفع من مستوى الموارد ديال الصناع الحرفيين.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

<u>المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:</u>

إذا اسمحتو، السيد الوزير، بالنسبة لي أنا لا أشك في المجهود الذي تقوم به الوزارة، أنا تتبعت منذ زمن بعيد الإستراتيجية ديال وزارة الصناعة التقليدية، أنا أحييكم على العمل الذي تقومون به، وتعلمون أنني مستشارة، خرفية ومتخصصة في مجال البحث، يعني هاذ المسائل راه ضابطاها مزيان، كنعرف بأن كاينة واحد الدراسة نموذجية في مدينة آسفي باش تكون واحد الشبكة لتوزيع الغاز في آسفي، وفيها واحد العدد من الشركاء، وأن ولاية جهة عبدة دكالة قامت بواحد الدراسة، فيها عدد الأفرنة، فيها الصناع التقليديين، فيها مجموعة المسائل، وهي يعني واحد الدراسة اللي هي جد مهمة، وبالتالي باش نخرجو بواحد الشبكة اللي هي غادي تكون نموذجية وغادي تعاون الصناع وغادي تحافظ على السلامة والوقاية إلى غير ذلك...

وهذا المشروع رصد له واحد المبلغ مالي ديال 24 مليون درهم و700، فيه 20 مليون درهم ساهمت به كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية، مليون درهم ولاية جهة عبدة دكالة، مليون درهم جهة دكالة، كاين المجلس الإقليمي والمجلس البلدي ووزارة الداخلية بمليون درهم و 500، هاذ الشي كلو كنعرفوه، وهذه المجهودات كلها كنعرفوها ونشكر جميع الشركاء.

ولكن، السيد الوزير، أنا حينما أتحدث عن تكلفة الغاز، ما كنقولش انتقال من الفرن التقليدي إلى الفرن الغازي والتكلفة، أنا أتحدث على الغاز في حد ذاته، لأنه كنعرفوا المعضلة الكبرى اللي كاينة دابا في قطاع الصناعة التقليدية، أشنو هي؟

هو أن تكلفة الغاز جد مرتفعة، وأنا أتلكم على البروبان، الناس بدلاتو بالبوتان، يعني هاذ المسائل مغاديش نخبيوها، كتستعمل القنينات، هاذ القنينات راه هي عرفناها كنهدد السلامة ديال الصناع إلى آخر ذلك، ولكن احنا كنطلبو، أنا على ما أعتقد، ولكن متأكدة بأن جهات راسلتكم باش تدعموا، باش الوزارة تدعم الغاز بالنسبة للصناع التقليديين (البروبان) لأن غالي عليهم.

احنا غنديرو شبكة، أنا بغيت هاذ الشبكة تنجح، وبغيت هاذ التجربة تكون نموذجية في المغرب ورائدة، وأنا كنزكيها معها، ولكن أنا غنعطيك نموذج مثلا، بالنسبة للصناع التقليديين اللي كيديروا القرمود، واش عرفتي بشحال كيبيع القرمودة؟ 2 ريال و3 فرنك، يعني هو عندو مشكلة في الفرنك، واحد كيبيعو ب2 ريال وفرنك، إذن عندو مشكل ديال الفرق ما بين فرنك وجوج فرنك... أنا بقى عندي الوقت من السؤال.

إذن ملي كيولي الفرق كيتحسب بالفرنك، راه هنا كيبان لك المعضلة الكبرى، أنا كنعرف بأنه كاينة هناك دراسة، لكن مبغيتش هاذ (le réseau) يتحط لنا اليوم وغدا يفشل ويمشي لنا واحد العدد ديال الفلوس، واحنا بغينا هاذ الفلوس تكون عندنا، بغينا نستافدو منها، وأنا كنحيي الوزارة وكنحيي جميع الشركاء، ولكن الغاز راه كيطرح مشكل ديال الثمن، السيد كاتب الدولة، إما تدعموه وإما تقلبوا على شي وسيلة أخرى، غير هاذ الكلام راه احنا ممتفقينش.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

الصناع الحرفيين تيستاهلوا أننا يكون واحد الجواب شافي وضافي بالنسبة لهم.

السيدة المستشارة المحترمة تتعرفوا مزيان، وتنعرفكم أنكم ملمين جدا بالموضوع، درنا واحد البرنامج ديال السلامة المهنية، لأننا نعتبر أنه المحور الأساسي بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية هو ذلك الصانع التقليدي، لأن استمرارية الحرف رهينة بصحة الصانع التقليدي، وبالتالي نضع هاذ الصانع التقليدي كأولوية الأولويات.

احنا بالنسبة لنا مهما وصلنا لرقم المعاملات، فتنا 24 مليار ديال الدرهم لرؤية 2015، إلى ما تهلينا في الصانع التقليدي غنكونو قد أخطأنا الهدف، هاد الشي علاش درنا ذاك برنامج السلامة المهنية، اللي كان لي الشرف أنني قدمتو في 12 فبراير من السنة الماضية 2009، واللي حظي بالموافقة ديال الحكومة، واتفقنا ديك الساعة باش نديرو برنامج مشروع نموذجي، وتما علاش اختارينا آسفي، اخترنا آسفي باش نديرو كل الظروف ديال العمل بالنسبة لآسفي.

فعلا طرحتم الإشكالية ديال الغاز والبروبان، في هاذ المسألة كاين جوج حوايج، إما نديرو حل ترقيعي قصير المدى، ونقولو غادي نديرو مساهمة في الغاز، واحنا تنعرفو الوضعية، وتنعرفو الاقتصاد ديالنا، وتنعرفو الإمكانيات ديالنا، وتنعرفو بأن هاذ الحل ما يمكنلوش يستمر، وبالتالي إلى كنا عارفين هاذ الشي ما يمكنش نسيرو فيه، وكاين الحل الثاني أو المقاربة الثانية ديال المسؤولية، واحنا مسؤولين على هاذ الشريحة أننا نلقاو واحد الحل اللي يستمر في المدى الطويل.

هاذ الشي اللي خلانا أننا نديرو مفاوضات، وانتما كتعرفوها،

درنا مفاوضات مع شبكات التوزيع، ووصلنا إلى واحد المستوى جد متقدم في هذه المفاوضات، ربما ما شي هذه هي المناسبة باش نعلنو على فين وصلنا، ولكن بجانب هذه المقاربة ديالنا، احنا الهدف ديالنا عوض هذاك الصانع التقليدي نبقى نتحاسبو معه على فرنك، احنا بغينا نشتغلو معه أولا باش نوفرو لو واحد المحيط سليم، ولكن كذلك أن ذاك المنتوج ديالو يتبع 5-6 حتى 10 المرات ذاك الثمن، باش ما يبقاش الإشكالية ديال الكلفة كتنزل عليه بالثقل ديالها، هذه هي المقاربة.

إما نشتغل على الكلفة، نبقاو نقلصو فيها بأي وجه كان، واحنا تنعرفو غادي نوصلو للطريق المسدود، وإما غادي نوسعو ذيك الدائرة ديال الموارد ديالو، نعطيو قيمة أكبر للمنتوج ديالو، وهذا هو فين مشينا، وكاين نتائج أنتم تتعرفوها، السيدة المستشارة المحترمة، بتصاميم، بالعمل على المواد الأولية، بأعمال وبإجراءات بسيطة جدا، أعطت الأثر ديالها.

لهذا، أقول لكم بكل صدق، وأقولها ما يمكنش نمشيو في هاذ الخط ديال الحد القصير المدى، اللي ربما غادي يكون ديماغوجي، غادي يكون شعبوي، غادي يكون اللي بغيتو، ولكن لن يخدم أبدا الصناع التقليديين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته، وشكرا لمساهماتكم كذلك، ورفعت الجلسة.